

أثر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

في ضوء

معطيات الأزمة المالية العالمية

دراسة مقارنة

دكتور

محمد رشدي محمد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً على خاتم النبيين، عليه وعلى آله وصحبه الأطهار الطيبين وبعد:

فإن الأزمات المالية - وغيرها من وجوه الخلل في الحياة الإنسانية - مردها إلى الانحراف عن منهج الرشد الذي ارتضاه الله تعالى لعباده سبيلاً، قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾^(٢).

وفي الآيتين ما يرشد إلى أن مصدر الأزمات المالية والاقتصادية أمران: أولهما: الانحراف عن منهج الله العام في تدبير شؤون الحياة الإنسانية.

وثانيهما: استحلال الربا وقيام حياة الناس عليه، وقد توعده الله تعالى الذين وقعوا في الربا ممارسةً وفعلاً ولم يتجنبوه بالحرب قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣) لقد جاءت الأزمة المالية الحالية لتمثل لنا صورة من صور الحرب من الله على كل متكبر جبار.

أما من منظور وضعي:

فقد شهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي عدداً من الأزمات الاقتصادية والمالية خلال العقود الماضية وحتى الآن. وبدأ بعض هذه الأزمات في مناطق إقليمية معينة، أو قطاعات اقتصادية بعينها، كما حدث في الأرجنتين

(١) سورة الأعراف: الآية ٩٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٦.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧٩.

والمكسيك وروسيا الاتحادية ودول آسيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية،
أو في قطاع يعرف بالاقتصاد الجديد أو مشكلة (dot net.com)

والآن يعيش العالم بأسره وفي كل القطاعات أزمة اقتصادية شاملة
وحادة وسريعة الانتشار وواسعة النطاق، اشتعلت في قطاع المرهونات
العقارية الأمريكية، رغم أنها كانت تتفاعل في جسم الاقتصاد الأمريكي منذ
سنوات ليست بالقصيرة، وكان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد أزمات.

والواقع أن الأزمة الاقتصادية المالية يشبهها البعض في مداها وما
يتوقع عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية بأزمة الكساد العظيم في
نهاية عشرينات القرن الماضي، وإن كان البعض الآخر يتوقع أن تصل في
مداها إلى أبعد من ذلك، فما زال زلزالها تتسع دوائر توابعه لتضم دولاً
جديدة وقطاعات عديدة كل يوم، لذا يتبارى الكثيرون في إطلاق المسميات
عليها بأنها: "أزمة طاحنة" و"تسونامي السوق العقارية" ويطلقون على
المشتقات المالية "أسهم الدمار الشامل" و"الرأسمالية المتوحشة
والمفرطة" وهذه المسميات وغيرها تشير إلى أمر واحد مشترك هو الأزمة
التي تعصف باقتصاديات عديدة، وتشبه في تضخم تأثيراتها كرة الثلج التي
تكبر في حجمها مع مرور الوقت.

لقد ألقت علينا الأزمة المالية العالمية العديد من الدروس الهامة
سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو الاقتصاد العربي، مما أعاد إلى الأذهان
إمكانية تصدير الأزمات، أو خلقها بدعوى اقتصادية زائفة، ويعظم هذا
الأمر ويشد في ظل العولمة، وما تطرحه من تساؤلات تنال كثيراً من
اقتصاديات الدول النامية.

ولما كان الأمر كذلك حرصت على خوض غمار هذه الأزمة،

ودراسستها تحت عنوان: "أثر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ضوء معطيات الأزمة المالية العالمية - دراسة مقارنة" لأنها توجب علينا كدول نامية أو إسلامية ضرورة تقوية النظم المالية، وبذل المزيد من الرقابة والإشراف من جانب السلطة النقدية، أي البنوك المركزية وهي مسألة غاية في الأهمية والخطورة، خاصة مع تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية. فضلاً عن أهمية تجنب الاعتماد المتزايد على رؤوس الأموال الخارجية، وخاصة قصيرة الأجل بمختلف أنواعها. هذا من جانب:

ومن جانب آخر قصدت من بحثي هذا التأكيد على أن مصادر الأزمات المالية والاقتصادية من الناحية الإسلامية تكمن أساساً في الانحراف عن القيم الاقتصادية التي أرسى دعائمها الإسلام، ووضع من المبادئ والسياسات ما يحول دون حدوثها، أو التخفيف من آثارها إن كانت قد حدثت بالفعل، وهو ما أوجب علينا في هذه الدراسة بيان التأسيس الإسلامي للأزمات المالية والاقتصادية، وسبل المعالجة، وذلك بقدر الإمكان.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من تمهيد ومباحث ثلاثة، على النحو التالي:

التمهيد: التأسيس الوضعي للأزمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الدولي.

المبحث الثاني: أدوات تدخل الدولة في شأن معالجة آثار الأزمة المالية.

المبحث الثالث: التكليف الشرعي للأزمة المالية وسبل علاجها.

تمهيد

التأصيل الوضعي للأزمات الاقتصادية

في الفكر الاقتصادي

من الأهمية بمكان قبل بحث أثر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ضوء معطيات الأزمة المالية العالمية تأصيل الأزمات الاقتصادية من الفكر الوضعي لما له من أهمية كبرى في الوقوف على أسبابها وآثارها وسبل معالجتها، ومن ثم معرفة السياسة الاقتصادية المثلى التي يجب أن تكون عليها الاقتصاديات الوضعية بعيدا عن الأزمات وتداعياتها الخطيرة على اقتصاد الدولة، وبيان ذلك في مطالب ثلاثة، على النحو التالي.

المطلب الأول: التعريف بالأزمات الاقتصادية وأسبابها.

المطلب الثاني: أهم مميزات الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية المثلى.

المطلب الأول

تعريف الأزمات الاقتصادية وأسبابها

ماهية الأزمات الاقتصادية:

الأزمة^(١) في الهيئة الاجتماعية مثل المرض في جسم الإنسان، فالأزمة إما أن تكون عفيفة كالحُمى تظهر أعراضها بارتفاع في درجة الحرارة يعقبه فتور، وإما أن تكون بطيئة كالأنيميا، وإما أن تكون محلية قاصرة على دولة معينة، أو معدية فتتمدد إلى العالم أجمع. ومن يطالع الأدبيات الاقتصادية يجد أكثر من تعريف للأزمة الاقتصادية منها:

١. "نقطة تحول تعبر عن حالة حرجية تهدد الكيان الاقتصادي، مما يشكل صعوبة أمام اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج، وتداعي كل منهما بشكل ملحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً عن الأزمة."^(٢)
٢. "فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد، حيث ينخفض الإنتاج ويقل معدل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة..."^(٣)

(١) الأزمات لغة هي: الشدة والقحط وجمعها إزم. وفي الحديث: "اشتدي أزمة تنفرجي" قال الأزمة: السنة المجذبة. شرح السير الكبير: محمد بن الحسن، مكتبة ومطبعة الإعلانات الشرقية لسان العرب: ابن منظور، ط دار المعارف. ج ٧٤/١، ج ١٤٤/١ ومعنى الحديث: ابغني يا شدة في النهاية حتى تنفرجي. وذلك أن العرب كانت تقول: إن الشدة إذا تناهت انفرجت. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل ابن محمد العجلوني الجراحي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة تحقيق: أحمد القلاش، ج ١٤٦/١.

(٢) مفهوم الأزمة المالية في نطاق المفاهيم العامة للأزمات: د/ أحمد توفيق، المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي، ١٧، ١٥ مارس ٢٠٠٩، عنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية للأزمة المالية الراهنة، المحرر القانوني، ص ٤٩٩، ٤٥٠.

(٣) تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم: دانييل أرنولد: ترجمة عيد الأمير شمس الدين - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان

وهذا التصور قد يحدث على مستوى الدولة أو على مستوى منطقة معينة وقد يحدث على مستوى العالم، وهنا توصف الأزمة بأنها عالمية حيث تتسع وتتعمق دوائر تأثيرها وتأثرها، وكذلك الحال بالنسبة للأزمة المالية حيث تتوقف سوق النقد أو سوق رأس المال عن تجميع المدخرات أو تقل معدلات ذلك ولا تقبل على إقراض قطاعي الإنتاج أو الاستهلاك. وقد يحدث أكبر من هذا حيث يقبل المودعون وأصحاب الأموال على سحب أموالهم من المؤسسات النقدية أو المصارف أو من سوق رأس المال، حيث يبيعون ما لديهم من أسهم وسندات فتتعاقب الانهيارات. ومرة أخرى ونظرا للعلاقة بين رأس المال والاقتصاد سرعان ما تنتقل الأزمة المالية إلى الاقتصاد وتصبح أزمة اقتصادية حقيقية، إذا بدأت الأزمة في الاقتصاد فإتباعها تؤثر حتماً على القطاع المالي في مختلف دوائر أعماله.^(١)

وعلى هذا يظهر لي أن الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي هي عبارة عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة أو في عدة دول، وتطلق عبارة الأزمة بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وبعبارة أخرى: الأزمة حلقة من سلسلة منتظمة، فالسنوات السمان لا تلبث أن تتلوها سنوات عجاف، وهو ما لاحظته الاقتصاديون أثناء القرن التاسع عشر.^(٢)

١٩٩٢م. انظر: المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي، ١٧، ١٥ مارس ٢٠٠٩، بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية للأزمة المالية الراهنة، المحور الاقتصادي، ص ٢١.

(١) دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الأيدولوجيا ومتطلبات الواقع العملي: د/ السيد أحمد عبد الخالق، من بحوث المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي ١٧، ١٥ مارس ٢٠٠٩، بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية للأزمة المالية الراهنة، المحور الاقتصادي، ص ٢١.

(٢) اعترى العالم خلال القرن التاسع عشر كوارث اقتصادية منتظمة في التواريخ الآتية: ١٨١٥، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٨٢، ١٨٩٠، ١٩٠٠م.

المطلب الثاني

أهم مميزات الأزمات الاقتصادية

من يطالع الكثير من الكتب أو الدارسات المتخصصة في بيان أسباب الأزمات الاقتصادية ومميزاتها يقف على كثير من الحقائق، يأتي في مقدمتها أن الأزمات تتميز بصفة عامة بأنها عامة ودورية ويتأتى ذلك من وجهين:

١- أنها أزمات عامة: باعتبارها تؤثر في معظم فروع النشاط الاقتصادي، فتعاني من جرائها التجارة والصناعة والبنوك وصعوبات كبيرة.

ويعد ابن خلدون - رحمه الله تعالى - هو صاحب السبق في تقرير هذه النظرية فقد أوضح في مقدمته مفهوم التشابك الصناعي وأثر نقص الطلب على الإنتاج، وذلك بتحليل علمي دقيق من خلال تبين أثر انخفاض أسعار بعض السلع على نحو لا يغطي الربح اللازم. يقول ابن خلدون: "إن أعمال أهل المصر يستدعى بعضها بعضاً لما في طبيعة العمران من التعاون"^(١) ويرتب على ذلك في موضع آخر قوله: "فإذا استديم الرخص - أي الكساد ونقص الطلب - في سلعة أو عرض مأكول، أو ملبوس، أو متمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق - رواجها - فسد الربح والنماء بطول تلك المدة، وكسدت سوق ذلك الصنف، فقعد التجار عن السعي فيها، وفسدت رؤوس أموالهم، واعتبر ذلك أولاً بالزرع، فاته إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلاح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده .. وتفسد أحوالهم، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة. ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن

(١) المقدمة: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ط ٣، ص ٣٣٩.

والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيورته مأكولاً، وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطة على أهل الفلح زرعاً، فإتها تقل جبايتها .. ويعجزون عن إقامة الجندية .. وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه، وكذا الملبوسات، وإذا استديم فيها الرخص فإن الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين لذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضاً^(١).

٢- أن معظمها دولية وليست محلية : بمعنى أنه إذا حصلت أزمة، فإن أثرها يمتد إلى معظم الدول التي انتشرت فيها الصناعات الكبيرة. ويعلل هذا في التضامن الدولي بين الأسواق العالمية. ولهذا يكاد يكون تاريخ الأزمات متحداً في كل الدول تقريباً.

ويتجلى ذلك بوضوح في الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة التي كشفت عن أنيابها في سبتمبر ٢٠٠٨م، فهي لم تحدث بين يوم وليلة، بل ظلت عواملها تتفاعل في أحشاء الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي بصفة عامة منذ عدة عقود، بسبب تحولات هيكلية في تلك الاقتصاديات والسياسات المالية والنقدية وكذلك الاقتصادية التي اتبعتها. لذا سبقت هذه الأزمة العديد من الأزمات إلا أن هذه الأخيرة هي الأكثر حدة وخطوة في دوائر تأثيرها على الاقتصاديات الدولية كلها بلا استثناء بشكل مباشر وغير مباشر، حيث انتشرت بسرعة غير عادية من الاقتصاديات الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الفاعلة عالمياً إلى الاقتصاديات والدول الأخرى، ويتوقع أن تفوق في تأثيرها تأثيرات الأزمة التي شهدتها العالم وعرفت بالكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٣م^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٢) انظر: دور الدولة في الأزمة المالية العالمية: د/ السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق،

المطلب الثالث

السياسة الاقتصادية المثلى

تستوجب السياسة الاقتصادية المثلى تحقيق التوازن الكلي، وذلك بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، وتحقيق التوازن في سوق النقود .

والتوازن النقدي العام في أبسط صورة، عبارة عن تعادل كمية النقود المعروضة في المجتمع مع كمية السلع والخدمات، وأن ندرة أحدهما تعني اختلال التوازن النقدي العام، سواء من الجانب النقدي أو من الجانب العيني ويترتب علي عدم التناسق بين هذين المتغيرين آثار بالغة الضرر بالاقتصاد القومي في صورة تضخم أو فجوات تضخمية، تنعكس آثارها في ارتفاع المستوي العام للأسعار أو أسعار مجموعة معينة من السلع، أو في ظهور السوق السوداء، أو في انخفاض المخزون السلعي .

هذا في حالة زيادة معدل التغير في التدفقات النقدية عن معدل التغير في التدفقات السلعية . أما في الحالة العكسية فإن اختلال التوازن النقدي يظهر في صورة انكماش، أو فجوات انكماشية، تنعكس آثارها في تدهور الأسعار أو في انخفاض مستوي الإنتاج أو تكديس المخزون السلعي أو في ظهور عمالة فائضة.^(١)

وقد يحدث أن يتعرض الاقتصاد الكلي في عمله وأداء نشاطه للتقلبات الاقتصادية تبعاً للحالة التي يعمل فيها، وبالذات ما يتصل منها بحالة التضخم وما يرتبط بها من ارتفاع في الأسعار وبحالة الانكماش وما يرتبط بها من بطالة.

(١) انظر: المنظور الإسلامي للتوازن النقدي العام: د/ سيد حسن عبد الله، رسالة دكتوراه كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ١٩٩٤م، ص ٩ وما بعدها.

وعلى هذا فإن ما يعانيه الاقتصاد من تضخم أو انكماش له صلة وثيقة بقيمة النقود، التي تعني قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد في الفترة المعنية، التي هي معكوس المستوى العام للأسعار. (١)

والتضخم في صورته الغالبة: ارتفاع متواصل في الأسعار يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة من عرض السلع والخدمات. فلا الزيادة في كمية النقود وحدها، ولا الزيادة في تيار الإنفاق النقدي من حيث هي مؤدية بالنظام الاقتصادي لا محالة إلى التضخم. فقد يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله. أو بمعنى أن الزيادة في كمية النقود قد تأتي مصحوبة بعزوف من جانب الأفراد والمشروعات عن الإنفاق بما يترتب على ذلك من عدم حدوث تغيير يعتد به في حجم الإنفاق النقدي. (٢)

أما الكساد: فيمثل الحالة العكسية للتضخم والانكماش الذي يسبق الكساد الحالة المعاكسة للانتعاش الذي يسبق التضخم، وهي الحالات التي تتضمنها الدورة الاقتصادية والتي تحصل بشكل متكرر، وبالذات في الدول الرأسمالية التي تستند في عمل اقتصادياتها على آلية السوق التلقائية، والتي تفتقد إلى الجهة التي تتولى مهمة تحقيق التنااسب بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، وبذلك قد تتحقق زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي، ويحصل التضخم نتيجة لذلك، وهو الحالة المتحققة.

(١) الاقتصاد الكلي: د/فليح حسن خلف، ط عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٧ م، ص ٣١١ وما بعدها.

(٢) الاقتصاد الكلي: د/فليح حسن خلف، نفس المرجع.

في الغالب في واقع اقتصاديات معظم الدول، كما أن العرض الكلي قد يزداد على الطلب الكلي ويحصل انكماش أو كساد في الاقتصاد وتنخفض الأسعار، وترتفع قيمة النقود وتنخفض الأرباح ارتباطاً بوجود تدفقات سلبية تفوق التدفقات النقدية، وما ينجم عن ذلك من سمات الانكماش والكساد، والتي هي عكس سمات الانتعاش والتضخم وهي الحالة التي تمثلها بوضوح أزمة الكساد في الثلاثينات والتي من أهمها وبتركز شديد ما يلي:

١. ضعف درجة استخدام الموارد الاقتصادية بحيث يكون الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل للموارد.

٢. في إطار غياب الاستخدام الكامل للموارد، وضعف درجة استخدام الموارد تنتشر البطالة بالذات في صفوف العاملين.

٣. زيادة المخزون السلعي المرتبط بانخفاض الأسعار والأرباح والدخول، ومن ثم الطلب على السلع، وانخفاض مبيعاتها وبالتالي زيادة المخزون منها.

٤. انخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بسبب انخفاض الطلب المرتبط بانخفاض الدخل والأرباح والأسعار والأجور وانتشار البطالة وما إلى ذلك.

٥. انخفاض الحاجة للاستثمار بسبب وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة، وبسبب وجود سلع منتجة غير مبيعة، وهو الأمر الذي لا يحفز على التوجه نحو إقامة مشروعات استثمارية.

٦. انخفاض الطلب مما يلزم منه انخفاض الإنتاج وانخفاض الأنشطة الاقتصادية.

٧. استفادة ذات الجهات التي تتضرر نتيجة للتضخم، وإلحاق الضرر بالجهات التي تحقق استفادة منه، باعتبار أن الكساد هو معكوس التضخم، وأن الانكماش هو عكس الانتعاش.

ويترتب على ما سبق انخفاض معدلات التوسع الاقتصادي، بل قد تنعدم مثل هذه المعدلات، أي يتحقق انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وقد تتراجع معدلات النمو بحيث تكون صفراً أو سالبة.^(١)

ومن الملاحظ أن أزمة الديون أو ظاهرة انتقال الموارد من فقراء العالم إلى أغنيائه على شكل فوائد وأقساط هي الأثر السلبي الوحيد الذي أفرزته الرأسمالية القائمة على التعامل الربوي بل هناك العديد من الآثار الاقتصادية الناتجة من جراء هذا النظام التي يحمل عبؤها البشرية جمعاء منها:

- النظام الربوي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- النظام الربوي يؤدي إلى الأزمات الاقتصادية، فنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج لاشتمالها على عنصر الفائدة يلجأ المنتج محاولة منه لزيادة أرباحه أو تخفيض أسعار منتجاته في حالة تعرضها للكساد إلى ضغط التكاليف، وذلك بتخفيض أجور العمال أو تسريح بعضهم، حيث يعتبر ذلك من أهم بنود التكاليف المتغيرة، وحينئذ تحدث البطالة، والتي يترتب عليها ضعف القوى الشرائية، ومن ثم يقل الطلب على السلع

(١)- الاقتصاد الكلي: د/ فليح حسن خلف، مرجع سابق. ص ٣٢٣، ٣٢٢، وفي ذات المعنى انظر لذات المؤلف: النقود والبنوك، ط عالم الكتب الحديثة، الأردن، ٢٠٠٦ م، ص ١٧٢ وما بعدها. ودراسات في علم الاقتصاد الإسلامي: د/ عبد الرحمن يسري، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، ١٩٨٨ م، ص ٢٣٧ وما بعدها.

الأمر الذي يؤثر سلباً على المنتجين، فتزداد احتمالات انتشار الكساد.^(١)
وهو ما يقودنا إلى دراسة الأزمة المالية العالمية المعاصرة من
منظور وضعي ، تلك التي يمكن تعريفها بأنها: "الانهيار المالي لدولة ما،
وما يصحبه من اضطراب في سوق الأوراق المالية والانهيار الحاد في
الأسعار". والواقع أن هناك عدة عوامل تتفاعل فيما بينها وراء حدوث
الأزمات المالية، وهذا ما سابينه في المبحث التالي.

(١) التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي: د/عمر بن
فيحان المرزوقي، مكتبة الرشد، بيروت، ط أولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ص ١٥١.

المبحث الأول

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

على الاقتصاد الدولي

الأزمة المالية العالمية نقطة تحول في تاريخ الاقتصاديات الوضعية المعاصرة، وما نتج عنها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية يكشف لنا مدى خطورتها، وكيف أنها كانت من أهم الأسباب التي عصفت باقتصاديات الكثير من الدول، وتسببت في تعاظم مديونية هذه الدول، وعجز كثير من المؤسسات عن الوفاء بمتطلباتها، وكيف أن الاقتصاديات العالمية متشابكة فيما بينها، ما إن يصيب إحداها أزمة إلا وكانت آثارها واضحة جلية على بقية الاقتصاديات، وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال المراحل التي مرت بها هذه الأزمة (١)، وبيان ذلك في مطالب أربعة على النحو التالي:

المطلب الأول: التكيف العملي للأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة من منظور اقتصادي.

المطلب الثالث: الاقتصاد الأمريكي ومسؤوليته عن حدوث الأزمة.

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول

التكيف العملي للأزمة المالية العالمية

تعود الأزمة المالية للاقتصاد الدولي إلى انهيار أسعار العقارات المرهونة لصالح البنوك في الولايات المتحدة، مقابل قروض منحها المصارف لتمويل شراء مساكن. وكانت شرارة انطلاق هذه الأزمة قد اندلعت على إثر توسع النظام المصرفي في الإقراض العقاري والتساهل في منح الائتمان الفردي لتمويل الاستهلاك. وهذه المسألة بحاجة إلى تفصيل:

في البداية يجب أن نفرق بين ما يطلق عليه الاقتصاد الحقيقي أو العيني والاقتصاد المالي .

فأما الاقتصاد العيني وهو ما يتعلق بالأصول العينية (real asses) فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) من مأكّل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية، أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية) ومؤدى ما تقدم أن الاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عملية التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أدوات أو وسائل تسهل التعامل في الثروة العينية، لعل أول صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق

على الثروة العينية، وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجات الإنسان من المأكّل وربما من السكن واللبس أحياناً.

ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإتّك لا تحمل الأرض على رأسك لكي تتبعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه "حق الملكية" على هذه الأرض فهذا "الحق القانوني" يعني أن يعترف الجميع بأنك "المالك" الوحيد لصاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية" (FINANCIAL-ASSES) باعتبارها حقاً للثروة العينية.

وقد شجّع على ذلك التوجّه، زيادة الطلب على المساكن وتوفّر السيولة لدى البنوك، وتدني معدلات الفائدة. وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا المناخ إلى تنامي الضغوط التضخمية التي بدأت تلقي بظلالها على الاقتصاد، الأمر الذي دعا بنك الاحتياط الفيدرالي وتبعته البنوك المركزية الرئيسية إلى الرفع التدريجي والمستمر لأسعار الفائدة بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية لكبح جماح التضخم.

ومع استمرار تصاعد نسب العمولات المصرفية، تزايدت أعباء المقترضين الذين تعيّن عليهم استقطاع مبالغ أكبر من دخولهم لسداد أقساط الدين، وصولاً إلى عجز وامتناع الكثيرين منهم عن السداد.. وترافق إدراك البنوك لخطورة هذا الموقف مع تفعيل أحد أهم شروط الإقراض العقاري الذي يُتيح للبنوك وضع اليد على العقارات المرهونة، وبيعها لسداد ما تبقى من التزامات على المقترض تجاه البنك في حالة عدم وفائه أو تأخره عن السداد.

ومع تزايد حالات العجز وزيادة المساكن المعروضة للبيع من قبل البنوك، أخذت أسعار العقارات منحىً تنازلياً، ولم تعد قيمة البيع تكفي لسداد الالتزامات المالية للمقترضين الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في السيولة لدى البنوك الأمريكية، وشل قدرة مؤسسات التمويل على الإقراض وتراجع حاد في الائتمان المصرفي وفقدان الثقة في المؤسسات المالية .

وفي سعيها للتخفيف من أخطار الإعصار المالي القادم قامت ببيوت التمويل والبنوك الاستثمارية بـ "تطوير" وسائل وأدوات تمويلية تُعرف بالمشتقات "Derivatives" أضفت المزيد من المرونة و"المشروعية" على تبادل بيع تلك الديون بين مستثمرين لا يدركون مدى خطورتها ولا يعلمون إفلاس وعجز المقترضين الأصليين .

ولم يقتصر بيع تلك الذمم المالية الفاسدة على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة فقط، بل تم تداولها بين البنوك على الضفة الشرقية من الأطلسي في دول المجموعة الأوروبية الأمر الذي زاد الوضع سوءاً حيث لم تعد المشكلة أمريكية فقط، بل طالت أعرق وأكبر بيوت التمويل الدولية وتجاوزت نطاق الرهن العقاري لتشمل الأوراق المالية التي فقدت عوائدها .

ومع استمرار تعثر المقترضين عن السداد وتزايد عمليات بيع المشتقات والانهيار المتواصل على أسعار الرهون العقارية، تأكد شبح السيولة، وسيطر الشلل على عمليات الإقراض بين البنوك من جهة وبين عملائها من جهة أخرى، وانخفضت قيمة أصول البنوك المقرضة مقابل الودائع ورؤوس الأموال ما أدى إلى إفلاس العديد من كبريات البنوك الاستثمارية وانهيار أسواق المال .

وألقت الأزمة بظلالها القاتمة على اقتصاديات كل من الولايات

المتحدة والمجموعة الأوروبية واضطرتهما للتدخل المباشر لحماية النظام المالي، عبر إجراءات تُخالف الأسس الرأسمالية، من بينها شراء أصول متهاكة في البنوك الاستثمارية ومؤسسات التمويل العقاري المُهددة بالانهيار، وضح أموال حكومية في الأنظمة المصرفية، كما تأثرت الاقتصاديات الآسيوية الرئيسية بدرجة أقل حدة.

وقد كان للأزمة انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الدولي بشكل عام، حيث أدت إلى ارتفاع العجز في الموازنات، وركود اقتصادي في الدول الصناعية التي انطلقت منها الأزمة وتباطؤ النمو الاقتصادي على نحو ملموس على المستوى الدولي.

وإذا كانت الدول الأكثر فقراً تعاني قبل الأزمة من مصاعب اقتصادية ضخمة، فإن دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود، وتباطؤ النمو في الدول الغنية فأقم المشاكل المالية والاقتصادية للبلدان الفقيرة التي ستتقلص أو تنقطع المساعدات التي تتلقاها، ما تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها وتزايد عجز موازناتها، مع ارتفاع نسبة البطالة وتراجع دخول الأفراد.

كما أدت الأزمة إلى تراجع حاد في أسواق المال في دول المنطقة، كما تراجع سعر النفط إلى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل -وهو الأدنى منذ نحو عام ونصف- وقد ترتب على ذلك تراجع دخول دول الخليج المنتجة للبترول، وإحجام أو تراجع مؤسسات التمويل الدولية عن المشاركة في تقديم القروض للمشاريع الرئيسية.

ومن جانب آخر أدت الأزمة العالمية إلى تراجع الطلب على المنتجات والسلع، وتراجع الحجم الكلي للتجارة الدولية، الأمر الذي سيترتب

عليه انخفاض أسعار الكثير من السلع الأساسية والمواد الغذائية وتراجع مستوى التضخم الذي شهد نمواً ملموساً في دول المنطقة خلال العامين الأخيرين.

هكذا بدأت الأزمة بشرارة سوء الإقراض، وانتهت بأزمة مالية تهدد اقتصاديات العالم بركود محتمل ومنذ بداية الأزمة وحتى الآن ضخت الولايات المتحدة تريليون دولار في نظامها المالي، وكذلك فعلت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى التي ضخت مجتمعة حوالي التريليون دولار، إلى جانب ضخ الصين واليابان ودول آسيا هي الأخرى لتريليون دولار.

المطلب الثاني

أسباب الأزمة من منظور اقتصادي

يمكن عَنونة النظام الاقتصادي الغربي بأنه حصر المسألة الاقتصادية بزيادة الثروة (الإنتاج)، مما أدى إلى تركيزها لدى أثرياء محدودين، وعليه يمكن استخراج مجموعة من المعالم التي تحدد الأزمة الاقتصادية العالمية، بعضها يتعلق بالتشريعات، وبعضها يتعلق بالسلوكيات والممارسات الرأسمالية القائمة على الفردية والجشع. وهي:

- (١) انتشار الربا وتشريعه.
- (٢) ظهور نظام النقد الورقي غير المربوط بالذهب والفضة.
- (٣) هيمنة الملكية الفردية على كافة أنواع الملكيات.
- (٤) انتشار وتشريع فكرة الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات.
- (٥) تحويل النفط والطاقة إلى ملكية خاصة وتشريع امتيازات الشركات.
- (٦) انتشار فكرة الخصخصة في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- (٧) تسخير المبادئ والسياسة والحروب لخدمة الشركات المنتجة للسلاح.
- (٨) سيطرة فكرة المنفعة على السلوك الفردي وانتشار الجشع وانعدام الضوابط المعنوية (مثل الأخلاق)
- (٩) ترسيخ تشريعات البيوع الوهمية (بدون تقابض) وتشريع أنواع من الشركات الباطلة.

وهناك عامل آخر - في تقديري - من أهم العوامل المؤدية إلى الأزمات - هو افتعال الأزمات بقصد تقويض أركان البنيان الاقتصادي لدولة ما من الدول وبروتوكولات حكماء صهيون تؤكد ذلك. ويمكن تلخيص الخطط التي رسمها الصهيونيون من الناحية الاقتصادية في هذه البروتوكولات فيما يلي:

١. امتصاص الثروات بتنظيم احتكارات ضخمة.
٢. إنزال الخراب بفرض الضرائب الباهظة.
٣. استنزاف جميع الثروات بتنظيم المضاربة والأرباح الفاحشة.
٤. زيادة الأجور ورفع الأسعار.
٥. التحريض على إدمان الخمر والفساد الخلقي.
٦. نشر المبادئ الاقتصادية الفاسدة.
٧. إشعال نيران الحروب الكبرى بين الدول.....الخ^(١).

يضاف إلى ما تقدم سوء توزيع الموارد وهو يقوم على تمكن فرد أو جماعة أو دولة من الدول من التمتع بالغذاء مع حرمان الآخرين منه، لعدم إتاحة الفرصة لهم أن ينالوا قسطهم الذي يحفظ لهم صحتهم ويوفر لهم الحياة الكريمة، وأساس ذلك هو تمكن الروح الفردية وتحكم الأنانية في الأفراد أو الجماعة أو الدول. وإليك بعض الأمثلة:

يذكر "فرنسيس مورلابيه" في كتابه المثير "الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة" يقول: "من المثير للضحك أن ٩٠% من الصيد الكبير الذي يتم في تيار بيرو يجرى تصنيعه لإطعام قطاع الماشية في أمريكا وأوروبا" (٢) ويقول: "إن إصدار جريدة التايمز في أحد الأيام مثلاً يتطلب إبادة ٣٠٠ فدان من الغابات" ويقول: "لدى الأمريكيين ١٠٠ مليون كلب وقط، وتأكّل القطط منها ثلث السمك المعطب جميعه، كما أن في الهند ٥٠ مليون قرد بالإضافة إلى عدد من الجواميس يقارب عدد الناس فيها"^(٣).

وفي مكان آخر ينقل هذا التقرير "يصرف الأمريكيون على الكلاب والقطط ٥،٤ بليون دولار سنوياً، بينما لم تبلغ مساهمة أمريكا في إطعام

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: أسرار الصهيونية: د. عبد المنعم شemis، ص ٢٩، سلسلة

كتب سياسية، الكتاب الأول. كتاب أمريكا وصناعة الجوع، ص ٦٩، ٧٠

(٢) الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة: فرانكلين برل، ترجمة حسنى عايش، ص ٥٠، ط دار القلم، بيروت.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٥١، ٥٤.

الشعوب الجائعة في العالم سوى ٢٥ بليون دولار في السنوات العشرين الماضية، وتستهلك القطة الأمريكية الواحدة في السنة ١٥٠ رطلاً من الأطعمة اللذيذة مثل لحم البقر والكبد، وقد يستهلك الكلب الأمريكي حوالي ٢٧٥ رطلاً من اللحوم المشوية والجبن، وتأكل القطة من الطعام أكثر مما يحتاج إليه إنسان بالغ، أما الكلب فيأكل ما يكفي إنسانين، إن أطعمة الحيوانات الأليفة تكفي لإطعام ١٢٠ مليون إنسان في اليوم".^(١)

هذه الحقيقة المؤلمة تتطابق مع قاله البعض: "لو نستعمل العقول والاقتصاد في هذه المناطق المنكوبة التي تشهد حروياً لمساعدة الفقراء فيها وتعليم الضعفاء لكنا اجتزنا الكثير من هذه الأزمات التي أنفقت عليها أموال طائلة ربما لو صرفت على الاقتصاد الأمريكي لكان أقوى اقتصاديات العالم، فنرجو من الإدارة الأمريكية الجديدة أن تفكر بعقل".^(٢) ويتضح هذه المعنى بما سيرد ذكره في المطلب التالي.

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٢) انظر: النداءيات والأبعاد الأمنية للأزمة: أ / أسامة منصور السواح: بحوث المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي ١٧، ١٥ مارس ٢٠٠٩، بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية للأزمة المالية الراهنة، المحور الأمني، ص ٤٤٥

المطلب الثالث

الاقتصاد الأمريكي ومسؤوليته عن حدوث الأزمة

من الملاحظ أن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في سنة ٢٠٠٨م أزمة حقيقية، نشأت من المؤسسات الخاصة، حيث إن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية (الفيزا كارد). وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفوعات التي ألزم بها (وقد دُعي هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري)؛ مما أدى بالتالي إلى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد. وبالجمله يمكن حصر أسباب هذه الأزمة في مجموعة من الأسباب أهمها:

أولاً: أزمة الرهن العقاري:

ولدت الأزمة المالية الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه (أزمة الرهن العقاري)، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يمتلك بيته ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار. والأزمة بدأت فيما يعرف بالرهن العقاري الأقل جودة فماذا حدث؟ يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا توصف بأنها الرهن الأقل جودة ؛ لأنها رهونات من الدرجة

الثانية. وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات.^(١)

ثانياً: استخدام المشتقات المالية:

لم تكف البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الاقتراض كيف؟

عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية، لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق، فكل بنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقة متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، مما أدى إلى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

لقد ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية، حتى وصفت بأنها "أسلحة الدمار المالي الشامل". ومرد ذلك إلى أن هذه الوسيلة (المشتقات المالية) لا تتضمن المتاجرة بأصول حقيقية. وإنما هي

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٨ - الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩ نقلاً عن مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الفترة من ١٢/٥، أبريل ٢٠٠٩ م.

عقود متعلقة بتحقيق شروط أو أحداث في المستقبل. وهي أقرب للقمار منها للتجارة. وأحد أوضح صور تجارة المشتقات تتعلق بالمضاربة على اتجاه ارتفاع أو انخفاض البورصة. ونوع آخر يتعلق بوعود البيع أو الشراء لسلعة أو أصل مالي في المستقبل عند سعر معين. ولا يشترط في البائع أو المشتري تملك السلعة أو الورقة المالية، ويكتفي فقط بتقديمه وعدا بالبيع أو بالشراء.

وساهمت عقود المشتقات، التي يقال أنها وصلت إلى ما يزيد على ٥٠٠ تريليون دولار (أي إلى عشرة أضعاف الناتج الإجمالي العالمي) عام ٢٠٠٨، في زيادة عنف تقلبات الأسواق بدلاً من أن تخفف منها (١)

ثالثاً: غياب الرقابة المالية الفعالة:

من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية أو الوسيطة، حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

لقد تكاثفت هذه العناصر الثلاثة على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة التوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو "الثقة" فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها - زيادة الاقتراض - وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف - كافية لإحداث أزمة مالية عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في

(١) تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٨ - الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩، ص ٧.

النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتدخل بين المؤسسات المالية -وبلا استثناء- تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة تصيب إحدى هذه المؤسسات لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي "العولمة".

رابعاً: انتشار الفساد والاحتتيال المالي:

من مبادئ علم الاجتماع أن غياب الرقابة والتنظيم المجتمعي يفتح الباب لاستشراء الطمع والفساد في المعاملات. والملاحظ أن المجتمع الرأسمالي يعتمد على الرقابة الذاتية والمهنية إلى جانب الرقابة الحكومية في تنظيم المعاملات والعقود. وفي العقد الأخير، وبعد فضيحة (إنرون الشهيرة)، انتشر فكر مهني جديد يؤكد على دور مكاتب المراجعة، ودور أصحاب رأس المال في الشركات المساهمة، ورقابة المجتمع من خلال مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات. وأصبحت الحوكمة في الشركات من أكثر الموضوعات تداولاً ومع كل هذا فقد أظهرت الأزمة الأخيرة صوراً مختلفة من المضاربات والفساد، لغياب الوازع الأخلاقي في الأعمال، وكذلك لنشاط الفاسدين في التدليس والغش وراء لافتات من الشفافية والحوكمة. واستغل الفاسدون تعقيدات النظام المالي الجديد وآلياته المعقدة من مشتقات وبيع آجل، وبيع على المكشوف لتحقيق مآربهم وأمتد الفساد ليشمل بعض القيادات في البنوك وشركات التأمين الكبرى الذين حصلوا على عشرات بل مئات الملايين من الدولارات كحوافز ومكافآت مرتبطة بالتوسع في الإقراض. بل نتج عن هذا المحفل الصاخب من المضاربات المالية ظهور عمليات نصب صريح، يتم فيها جمع أموال المستثمرين في عمليات وهمية. وما يزال العالم يفاجأ بالكشف عن عمليات احتيال كبيرة على مستوى العالم بين الفينة والأخرى (١).

(١) تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٨ - الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩م، المرجع السابق.

المطلب الرابع

تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول

سبقت الإشارة إلى أن الأزمات الاقتصادية أزمت متشابكة، تتسع لتشمل مختلف جوانب حياة الدول، بالصورة التي تؤثر سلباً على هذه الاقتصاديات، وقد حرصت في هذا المطلب على دراسة هذه التداعيات على اقتصاديات العالم بصورة عامة واقتصاديات الدول الخليجية بصورة خاصة، وعلى الأخص إمارة (دبي) بوصفها أكثر المناطق التي تستثمر أموالها في أسواق أجنبية عنها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم :

تشير الكثير من المؤشرات إلى أن الأزمة المالية العالمية ستكون طويلة ومؤلمة، حيث تشير دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي عن أزمت الركود الاقتصادي التي أصابت العالم، إن الركود إذا كان مسبوقاً بأزمات مالية، مثل الأزمة الحالية، تكون أعمق بمقدار الضعف وأطول بمقدار ثلاث مرات من أزمت الركود التي لا تكون مسبقة بأزمة مالية.

ونظراً لأن الاقتصاد العالمي بات متصلاً بشكل كبير، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة على مستوى العالم، ففي الولايات المتحدة علي سبيل المثال ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة من نحو ٥% في عام ٢٠٠١ إلى ٨,٥% حالياً، كما أغلقت أكثر من ٧٠% من مصانع الألعاب الصينية أبوابها، وبات أخطر ما يواجه العالم حالياً هو ارتفاع معدلات البطالة وما يتبعه من انخفاض حجم الإنفاق على السلع والخدمات، مما سيؤدي إلي مزيد من انكماش الاقتصاد العالمي خلال هذا العام، وخسائر

كبيرة للشركات وإغلاق العديد منها وصعوبات في التمويل، وهو ما ظهر جلياً ونراه في قيام بعض البنوك الصغيرة في الإمارات العربية المتحدة بوقف تمويل شراء السيارات لعملائها أو حتى إقراضهم، كما كانت تفعل قبل الأزمة. وقد أدت السياسات المالية الجديدة لبعض البنوك الخليجية إلى تضيق الخناق على بعض الوافدين العاملين هناك الذين كانوا يستعينون بالقروض لسد احتياجاتهم، الأمر الذي دفعهم إلى مغادرة البلاد خوفاً من السجن بعد عجزهم عن سداد أقساط ما اقترضوه.

ثانياً : مدى تأثير الاقتصاديات الخليجية بالأزمة المالية العالمية:

من الثابت أن أزمة الركود الحادة التي يمر بها الاقتصاد العالمي أظهرت التناقض الشديد بين حجم مساهمة الاقتصاديات الخليجية في الاقتصاد العالمي، وبين حجم الخسائر التي تعرضت لها هذه الاقتصاديات نتيجة الأزمة، بالإضافة إلى أن حجم الخسائر التي تعرضت لها الاقتصاديات الخليجية نتيجة الأزمة العالمية أكبر بكثير من حجم مساهمتها في الاقتصاد العالمي. فحسب تصريحات نشرتها أخيراً جريدة 'الإمارات اليوم' على لسان مفوض الشؤون الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في مجموعة بوسطن الاستشارية الدولية الدكتور (كمال معامرة) فإن ظاهرة الاختلال بين حجم الإسهام في إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي، وبين حجم الخسائر الناتجة عن أزمة الركود تظهر بصورة أوضح في الاقتصاديات الخليجية التي يبلغ حجمها مجتمعة تريليون دولار بما يعادل حجم اقتصاد المكسيك أو هولندا أو أستراليا، في الوقت الذي بلغ حجم خسائر الاقتصاديات الخليجية نتيجة الأزمة العالمية أكثر من ٢,٥ تريليون دولار، من بينها أكثر من ٢ مليار دولار خسائر تحملتها البنوك الخليجية.

أما بالنسبة لأسعار النفط : فيرجع سبب التناقض الشديد بين حجم

مساهمة الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي وحجم الخسائر التي تكبدها
إلى أربعة عوامل:

العامل الأول: تأثر اقتصاد الخليج بسبب انخفاض أسعار النفط، مما عرض
الميزانيات الخليجية للمرة الأولى منذ سنوات للعجز، إذ لا يمكن إنكار
تأثير انخفاض أسعار النفط على دول الخليج، والذي أسهم في تأثرها بشكل
سريع وكبير بالأزمة الحالية، حيث تحتاج دول الخليج إلى سعر نفط يقدر
بـ ٥٠ دولاراً للبرميل، للاستمرار في خطط التنمية ومستويات الإنفاق
الحكومي والحد من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.

العامل الثاني: اعتماد الاقتصاد الخليجي بنسبة كبيرة على تمويل
مشروعات التنمية من أسواق المال الدولية، التي تعاني في الوقت الحالي
نقصاً شديداً في السيولة، مما أثر في قدرات التمويل المحلية التي أصبحت
مطلبة بالعمل فوق طاقتها.

العامل الثالث: توظيف جانب مهم من فوائض النفط تم استثمارها في
مشروعات داخل دول كانت مركزاً للأزمة العالمية.

العامل الرابع: يعود إلى أن الخليج عندما اختار سياسة التنويع الاقتصادي
للهرب من تقلبات أسعار البترول اختار قطاعات معتمدة بدورها على
البترول مثل صناعة البتر وكيمائيات، أو قطاعات يتوقف نموها وفقاً لما
يحدث للاقتصاد العالمي كالسياحة مثلاً .

ويضاف إلى ما تقدم النتائج التالية:

١) نتيجة لتبعية البورصات العربية للبورصات الدولية حققت الأولى خسائر
مالية وصلت إلى ٤,١ تريليون دولار، وكانت أعلى
الانخفاضات بالسوق السعودية بنقص ٢١١ مليار دولار، يليها

بورصة دبي ٤٧ مليار دولار، ثم البورصة المصرية ٤٦ مليار دولار، فبورصة أبو ظبي ٤١ مليار دولار، وأخيرا بورصات قطر وسلطنة عمان والبحرين^(١).

(٢) كما بلغت خسارة دولة الإمارات خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨م ما يزيد عن ١٣١ مليار درهم^(٢).

(٣) قيام (غوردن براون) رئيس وزراء بريطاني- بمهمة استجداء، بهدف إقناع الدول الخليجية للمشاركة في إنقاذ الاقتصاد العالمي.

(٤) محاولة لكسر جمود الإقراض بين البنوك (الانتربنك) وتعزيز الثقة في أسواق الأسهم عمدت البنوك المركزية وحكومات دول الخليج إلى ضمان الودائع المصرفية وتخفيف قيود الإقراض وتوفير آليات تمويل طارئة واستثمار المال في أسهمها المتراجعة.

(٥) بطء النمو الاقتصادي في المنطقة مع خفض منظمة أوبك إنتاج النفط لكبح تراجع حاد في أسعار الخام التي هوت أكثر من النصف منذ سجلت مستويات قياسية فوق ١٤٧ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠٠٨م.

(٦) توجيه المليارات من الدولارات النقدية في الأنظمة المصرفية الصغيرة نسبياً والمتعطشة للسيولة. ففي مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٨، وعدت السعودية بضخ ٤٠ مليار دولار على هيئة قروض إلى البنوك التي تحتاج النقدية. كما تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان شامل مدته ثلاث سنوات على الحسابات البنكية الداخلية و وعدت كذلك بتقديم

(١) الأزمة المالية وعدوى البورصات. نصائح للعلاج: مدوح الولي: صحفي اقتصادي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية للشئون الاقتصادية، النسخة الإلكترونية لجريدة الأهرام المصرية عدد ٢٢/١٠/٢٠٠٨
(٢) جريدة البيان الإماراتية، عدد ٣١/١٠/٢٠٠٨م، الصفحة الأولى.

الدعم لصفقات القروض بين البنوك.

(٧) نتيجة لانخفاضات الحادة في أسعار النفط تزعزعت الثقة لدى كثير من المستثمرين مما لزم منه أن أقدم المستثمرون الدوليون - الذين قام معظمهم بفتح حسابات مصرفية محلية للاستفادة بشكل أفضل - على الانسحاب من عمليات التداول بعدما تبين لهم أن الحكومات لن تقوم بفعل أي شيء. وهو ما أدى لمرور العديد من البنوك بأزمة نقدية جعلتهم يهرولون للبحث عن سبل لتقديم قروض جديدة.

(٨) تباطؤ سوق الصكوك إلا أن التوقعات كانت تفيد بأن الصكوك وأدوات التمويل الإسلامي ستشهد دفعة قوية، خصوصاً أن الشركات والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة تبحث عن استثمارات إسلامية، بعد أن كشفت الأحداث التي أصابت الأسواق العالمية خصوصاً مشاكل الديون المتعثرة التي ابتليت بها الأسواق التقليدية بقيت بمعزل عن المؤسسات الإسلامية.

(٩) قيام الكثير من الحكومات بضمان الودائع والمدخرات المصرفية. على نحو ما سألينه في المبحث التالي. ونتيجة لهذه الآثار السلبية ظهرت العديد من الدعاوى الإصلاحية منها:

(١) إعادة ثقة العملاء والمستثمرين في الأنظمة المالية العالمية وفي البنوك والمصارف.

(٢) ضرورة البحث عن وسيلة فعالة لتقليل درجة ارتباط البورصات العربية ارتباطاً سلبياً بالبورصات الدولية، وهو أمر ضروري لحمايتها من كبوات مستقبلية، خاصة أن الكبوات التي مرت بها خلال عام ٢٠٠٨م وحتى الثاني عشر من أكتوبر ٢٠٠٨م قد أدت

لإنخفاض القيمة السوقية للبورصات العربية بنحو ٣٣٧ مليار دولار عما كانت عليه نهاية عام ٢٠٠٧م.

٣) الدعوة إلى الأخذ بمبادئ التمويل الإسلامي، وخفض سعر فائدة الإقراض، أو جعلها صفراً.

٤) تفعيل مبادئ التضامن الاجتماعي، وإعادة النظر في كثير من القيم الرأسمالية.

ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دبي:

لقد كان للأزمة المالية الحالية تداعياتها الكبيرة والخطيرة على اقتصاديات إمارة دبي، تمثلت فيما يلي:

١. بدأت شركات تطوير كبرى في دبي تسريح عمالة وتقليص مشروعات.

٢. أوقف بنك الإمارات دبي الوطني منح ائتمان لموظفي شركات تواجه مخاطر.

٣. أوقفت شركة إقراض عقاري كبرى واحدة على الأقل الإقراض كلية.

٤. خروج المستثمرون بشكل جماعي من سوقي الأسهم في دبي وأبوظبي، مما دفع مؤشر دبي القياسي إلى التراجع بأكثر من ٦٣ % خلال العام ٢٠٠٨م، فيما يرجع جزئياً إلى المخاوف من إمكانية انهيار القطاع العقاري بالإمارة، خاصة مع القرارات التي اتخذتها بعض المصارف المحلية بتعليق منح قروض جديدة^(١).

(١) ونتيجة لهذه الأزمة اضطرت إحدى الشركات العقارية في دبي لمواجهة حالة الركود التي يعيشها السوق والانخفاض المستمر في الأسعار بفعل الأزمة العالمية إلى نشر إعلان في إحدى الصحف المحلية بالإمارات تقول فيه: بأن من يشتري شقة غرفتين وصالة يحصل على أخرى من غرفة واحدة وصالة فوراً، علماً بأن الشقق جاهزة للتسليم فوراً بمجرد تسديد الثمن.

٥. حسبما ذكرت صحيفة التايمز البريطانية في تقرير نشرته أخيراً، أن مطار دبي خلال العام ٢٠٠٩م، صورة حية لتأثيرات الأزمة الاقتصادية علي العاملين هناك، فقد وصل عدد السيارات التي تركها أصحابها في مطار دبي، واستقلوا رحلات جوية عائدين إلي بلادهم خلال الأشهر الأخيرة إلي نحو ٣ آلاف سيارة من مختلف الماركات والأشكال.. سيارات يعلوها التراب والغبار بداخل كل واحدة منها مفاتيحها. وقد قرر أصحاب هذه السيارات تركها ومغادرة البلاد بعد أن عجزوا عن تسديد ما عليهم من قروض وأقساط لسيارات أو شقق سكنية تملكونها قبل الأزمة ويخشون ملاحقتهم قضائياً وسجنهم.

وأغلب العاملين المتأثرين بهذه الأزمة كانوا يعيشون في مستوى معيشي جيد، ويعملون في مجال العقارات، لكنهم باتوا لا يستطيعون الاستمرار والعمل في نفس المجال، بعد أن وصلت نسبة التراجع في هذه المجال نحو ٥٠% مما تسبب في إلحاق خسائر فادحة في العاملين به، إضافة إلي قيام العديد من شركات المقاولات بإلغاء العديد من المشاريع العقارية وتأجيل البعض الآخر.

رابعاً: الآثار الإيجابية للأزمة على الاقتصاديات الخليجية عامة:

مع أن التحليل السابق يثير القلق كما ذكرت - إلا أن هناك

وقال موقع "الأسواق.نت" إن الشركة العقارية صاحبة الإعلان (مؤسسة العماد للعقارات) أكدت من خلال موظفو المبيعات فيها أن "من يشتري الشقة بغرفتين وصالة ومساحتها ألفي قدم مربع بسعر مليونين ومائتي ألف درهم إماراتي، يحصل على شقة ثانية من غرفة وصالة مساحتها ١٢٠٠ قدم مربع مجاناً". (الدولار يعادل ٣,٦٧ درهم).

ومن يشتري هاتين الشقتين يحصل أيضاً على ثلاث مواقف لثلاث سيارات مجاناً، بمعنى أن الشقة ذات الغرفتين وصالة مصحوبة بموقفين سيارات، والشقة الثانية مرفقة بموقف سيارات، بحسب ما نشر الموقع .
المرجع مجلة الاقتصاد والأعمال - النسخة الإلكترونية: الجمعة ١٤٢٩/١١/٢١ هـ ، الموافق ٢٠٠٨/١١/٢١ م.

دراسات أخرى مطمئنة، ومن هذه الدراسات:

١. الدراسة التي قام بها خبراء مجموعة (بوسطن الاستشارية) يتوقعون أن يترواح النمو الاقتصادي للإمارات هذا العام بين ٢ و ٤%، نظراً لما تملكه هي وباقي دول مجلس التعاون من مقومات تشكل لها طوق نجاة من الأزمة الحالية، منها الاحتياطات المالية الضخمة التي تقع تحت تصرفها، سواء من خلال احتياطات البنوك المركزية أم الأموال التي تديرها الصناديق السيادية^(١).

٢. دراسة قامت بها مؤسسة (جلف تليمنت) في يوليو/تموز ٢٠٠٩م ذكرت فيها أن وجود القوى العاملة الوافدة ساعد كثيراً في حماية الإقليم من تأثيرات الأزمة المالية على الباحثين عن عمل من المواطنين، مما يعني أن دول مجلس التعاون قامت بتصدير مشكلة التشغيل إلى خارج الإقليم وخلق مشكلات تشغيل في دولهم، وذلك مثل الهند والفلبين ومصر والأردن، التي بها نسب عالية من الوافدين بالإقليم. كما أن القوانين الخليجية التي تمنح الوافدة فترة إقامة قصيرة ساعدت على مثل هذا الاتجاه. فضلاً عن أنها خفضت التحويلات للخارج^(٢).

أما بالنسبة للوافدين فقد ذكرت هذه الدراسة أن في الأزمة جانب حسن بالنسبة للوافدين هو زيادة قيمة دخولهم بنسبة تراوحت بين ٥- ٢٠% حسب نوع العملات التي يتعامل بها الوافدون وذلك جراء انخفاض قيمة الدولار، العملة التي تربط بها دول التعاون عملاتها^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) جريدة الخليج النسخة الالكترونية، عدد الأربعاء ١١ نوفمبر ٢٠٠٩م.

(٣) المرجع السابق.

المبحث الثاني

أدوات تدخل الدولة لعلاج الأزمات المالية

في سبيل مواجهة الأزمة المالية العالمية اتخذت الدول والأجهزة الاقتصادية والمصرفية التابعة لها العديد من السياسات، أظهرها (خطة الإنقاذ الأمريكي) كما قامت البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وتخفيض نسبة الاحتياطي النظامي للبنوك، وضخ مليارات الدولارات في الجهاز المصرفي على هيئة ودائع إلى زيادة السيولة لدى البنوك، مما كان له عظيم الأثر في تعزيز الثقة في قدرة الدولة على التعامل مع الأزمة وارتفاع قدرات المصارف على الإقراض، وحتى تتم الفائدة يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطالب أربعة، وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول: خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وأثرها في علاج الأزمة.

المطلب الثاني: خفض سعر الفائدة.

المطلب الثالث: شراء السندات الحكومية.

المطلب الرابع: ضمان الدولة الودائع.

المطلب الأول

خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

وأثرها في علاج الأزمة

خطة الإنقاذ الأمريكي:

هي خطة صاغها وزير الخزانة الأمريكية (هنري بولسون)؛ وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة ٢٠٠٧م، واستمرت تداعيات أزمة الرهن العقاري حتى العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م، حيث أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددةً بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وتداعي الاقتصاد العالمي.

وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب؛ كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة (١).

(١) ولقد عارض الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها إنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون بأن دعم الشركتين (فاني ماي وفريدي ماك) هو أمر ضروري لتهنئة الأسواق المحلية والخارجية.

مبدأ الخطة:

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تعج بها السوق المالية الأمريكية وتهدد بانتهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في بورصة (وول ستريت).

وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر، ٢٠٠٩م، مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضاً جانباً خاصاً بشركتي (فاني ماي) و(فريدي ماك) كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعرضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس. وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو ٥٠% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة. وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفيدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى ٦٢٥ ألف دولار.

مكونات خطة الإنقاذ المالي الأمريكية:

١- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

٢- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق

النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع
تحديد سقفه بسبعمئة مليار دولار.

٣- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة
من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف
الأسواق.

٤- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول
أخرى، لوضع خطط مماثلة.

٥- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف
دولار لمدة عام واحد.

٦- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى
والشركات.

٧- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

٨- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية
لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف
دولار.

٩- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

١٠- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس
الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

١١- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور
الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول
والتدقيق في الحسابات.

١٢- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

١٣- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

١٤- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات (١).

- ١ ، حظيت هذه الخطة بقبول كثير من الساسة ومن هذه الآراء:
- الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش): " الخطة ستساعد في حماية الاقتصاد الأميركي والأسر والشركات الصغيرة في أمريكا، وهي أساسية للأمن المالي للولايات المتحدة ومساعدة الأسر الأمريكية التي تحتاج للقروض من أجل شراء منزل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها، ومساعدة الشركات الصغيرة على دفع فواتيرها، ومن غير الممكن التخلي عن كل مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الانهيار".
 - وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون: " الخطة ستساعد على حماية الاقتصاد المحلي لجعل الأمريكيين واثقين من حصولهم على الأموال اللازمة لإيجاد فرص عمل وضمان استمرار الأعمال".
 - رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه: " لا بد من إقرار الخطة من أجل الولايات المتحدة ومن أجل صناعة المال العالمية".
 - رئيس مجلس وزراء المالية لدول منطقة اليورو جان كلود يونكر: " على واشنطن إقرار الخطة التي ستسمح للخزانة الأمريكية بشراء الأصول مرتفعة المخاطر المرتبطة بسوق الرهن العقاري من البنوك".
 - الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا: " الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية الحالية... ليس من العدل أن تدفع دول في أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا ثمن مسؤوليات يجب أن يتحملها القطاع المالي في أميركا الشمالية".
- انظر: مجلة الاقتصاد و الأعمال ، قضايا اقتصادية ، خطورة الأزمة المالية ..

المطلب الثاني

خفض سعر الفائدة

من الثابت اقتصادياً أن ارتفاع سعر الفائدة المدينة على القروض التي يقدمها القطاع المصرفي لمختلف القطاعات الإنتاجية يؤدي إلى رفع تكلفة إنتاجها بطريقة مباشرة، ومن ثم ارتفاع أسعاره؛ نظراً لأن التكلفة الناتجة من احتساب سعر الفائدة على الأموال المقرضة تعد بمثابة عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج^(١).

يقول اللورد "كينز" في كتابه "النظرية العامة" إن ارتفاع سعر الفائدة يعوق الإنتاج؛ لأنه يغري صاحب المال بالادخار للحصول على فائدة مضمونة، دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية.

كما أنه من ناحية أخرى، لا يساعد رجل الأعمال على التوسع في أعماله، لأنه يرى أن العائد من التوسع مع ما فيه من مخاطر يعادل الفائدة التي سيدفعها للمقرض، سواء كان الاقتراض عن طريق المصرف، أو بموجب سندات، وعلى ذلك فكل نقص في سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي في المعاملة، وإيجاد الفرصة لتشغيل المزيد من الناس^(٢).

(١) انظر: النظم النقدية والمصرفية: د/ السيد عبد المولى، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٢م، ص ٢٩٢ وما بعدها.

(٢) انظر: مقومات الاقتصاد الإسلامي: د/ عبد السميع المصري، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٥٧.

ومن ثم يمكن القول: إن سعر الفائدة سبب من أسباب اختلال توزيع الثروة القومية بين الفئات والطبقات الاجتماعية.

أما في حالة الكساد فإن الاقتصاد يقع في فخ السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود، لأنه يكون قد بلغ أدنى انخفاض له، ومهما زاد عرض النقود لا ينخفض سعر الفائدة، وبالتالي لن يزيد الدخل،^(١) هذا من جانب.

ومن جانب ثان فإن الاقتصاديين في العصر الحديث يُقرون بأن الفائدة الربوية لا تؤدي إلى توظيف الأموال ؛ لأنه سيوجد من يتخذون الفائدة كسباً لذاتها، من غير نظر إلى ما يشتمل عليه من إنتاج، ويحسبون أموالهم لهذا الغرض، مما يؤدي إلى انتشار البطالة والكساد العام.

وفي هذا يقول مدير بنك (الرايخ) الألماني - سابقاً د/شاخت - وهو من أساتذة الاقتصاد الغربيين - : " إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لابد - بالحساب الرياضي - أن يصير إلى الذي يربح دائما، وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل، فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ملكا حقيقيا بضعة ألوف. أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذي يستدينون من البنوك والعمال وغيرهم منهم أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ويجني ثمرة كدهم أولئك الألوف."^(٢)

وفي ألمانيا ظهر كتاب لـ (فرايهر فون بيتمان) - وهو من كبار

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) في ظلال القرآن: الشهيد سيد قطب، ط دار الشروق. ج ١/ ٣٢١.

رجال البنوك في ألمانيا - يذكر فيه أن النظام الغربي ستحل به كارثة كبرى في مستقبل غير بعيد، سببها المباشر هو سعر الفائدة الذي تأخذ به البنوك في جميع المجتمعات، ونادي بإلغاء الفائدة حتى تؤدي النقود وظيفتها الحقيقية وقرر "ييتمان" أن مؤلفه هذا لا صلة له بالدين، ولكنه يتكلم في حقائق اقتصادية بحتة تستند على الدراسة والتحليل^(١).

ومن جانب آخر فإن خفض سعر الفائدة يحقق الكثير من المزايا أهمها: الخروج من حالة الركود الراهنة، وخدمة المنتج المحلي في خفض تكلفة الإنتاج، وانخفاض الأسعار لتراجع تكلفة التمويل المصرفي لعمليات التجارة الداخلية، وهو ما يمكن أن ينسحب أثره على تكلفة الواردات؛ نظراً لأن المستورد يقدر تكلفة وارداته في ضوء أسعار الفائدة على الجنيه عند تعاقدته على صفقاته.

نتيجة لهذا كله اتجهت أكثر الدولة المتضررة من الأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى خفض سعر الفائدة حتى أنها وصلت صفراً في بعض الأحيان.

هكذا تكون الفائدة حاجزاً أمام استقرار الاقتصاد وتوازنه، وعلاج مشاكله وأزماته فسبحان من يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتاً، وَإِذَا لَأَتَيْنَاهُم مِّنْ لَّدُنَّا أَجْراً عَظِيماً، وَلَهْدَيْنَاهُم صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾.^(٢)

(١) مقال بجريدة الأهرام: د/ أحمد النجار - عدد ١٩٩٣/٥/٢ م، وانظر لذات المؤلف - رحمه الله تعالى - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، ط الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٥م ص {٢٥٥، ٣١٣}.

(٢) سورة النساء الآيات ٦٦/٦٧/٦٨.

خفض سعر الفائدة وأثره في معالجة الأزمة المالية:

لمعالجة آثار الأزمة المالية الطاحنة لجأت كثير من الدول إلى خفض سعر الفائدة. لكن هل هذه الوسيلة مفيدة في معالجة الأزمة؟

في الواقع أن استخدام أدوات السياسة النقدية لرفع وتيرة الطلب عن طريق خفض أسعار الفائدة، أصبحت جدواه محدودة نظراً للاضطرابات الحاصلة في أسواق الائتمان وانعدام الثقة بسبب ارتفاع الأخطار، وعدم معرفة التأثيرات الحقيقية للأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي خصوصاً، وعلى النشاط الاقتصادي عموماً.

ولكن هذه الحقيقة لا تمنع من القول بأن تخفيض سعر الفائدة المترافق مع زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهو ما يعني زيادة النمو الاقتصادي، وارتفاع الدخل لكن هذا سيتبعه لا محالة ارتفاع في الاستهلاك والأسعار.

ومن الثابت أن تخفيض سعر الفائدة على الإيداع، يشجع المودعين لسحب بعض إيداعاتهم من المصارف والتوجه إلى استثمارات أكثر ربحية، الأمر الذي يضخ كتلة من الأموال إلى السوق لتنشيط الطلب فيها، كما سيشتجع المستثمرين من جهة أخرى على الاقتراض. إذا ما خفضت المصارف من أسعار إقراضها.

ويأتي في مقدمة الدول التي قامت بتخفيض سعر الفائدة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيض أسعار الفائدة على الدولار من مستوى ١% إلى مستوى يتراوح ما بين صفر إلى ٠,٢٥%، في أدنى مستوى لأسعار الفائدة في تاريخ الدولار الأمريكي، في إجراء لم يفلح على الفور في إنعاش الدولار المتراجع في

الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من قيام العديد من البنوك العالمية بتخفيض سعر الفائدة لمواجهة تفاقم الأزمة المالية العالمية التي باتت تهدد النمو بشكل متزايد، إلا أن ذلك ليس علاجاً ناجعاً؛ لأن آثار تخفيض معدلات الفائدة لن يظهر قبل مضي مدة على الاستثمارات بالنسبة لنا، هل تخفيض سعر الفائدة هو الحل لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية؟

المطلب الثالث

شراء السندات الحكومية

يرتبط هذه الإجراءات بما يعرف في السياسات النقدية بعملية (السوق المفتوحة) كوسيلة من وسائل معالجة الأزمات الاقتصادية - تضخماً كانت أو انكماشاً- ويقصد بها نزول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعاً، أو مشترياً للأوراق المالية "الأسهم والسندات"، أو السوق النقدية بوصفه بائعاً أو مشترياً لأذون الخزانة، أو العملات الأجنبية مثلاً، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش، عن طريق التأثير في عرض النقود، أي النقود الورقية ونقود الودائع بصفة خاصة.

ففي حالات التضخم: إذا شاء البنك المركزي تقييد حجم الائتمان، وامتصاص جزء من الأموال المتداولة، فإنه ينزل إلى السوق بائعاً للأوراق المالية والسندات الحكومية مثلاً.

وفي حالات الانكماش : إذا رغب البنك المركزي في دفع التوسع للائتمان، فإنه ينزل إلى السوق مشترياً للأوراق المالية والسندات ^(١).

(١) انظر: التشريعات الاقتصادية: د/ السيد عبد المولى، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٧م. ص ٦٢.

اقتصاديات النقود: د/ عبد الرحمن يسري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م، ١٢٦/١٢٣.

أسس ومبادئ النقود البنوك: د/ محمود محمد نور، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ٢٣٨/٢٣٧.

مقدمة في النقود والبنوك: د/ محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية - بيروت. ط ١٩٧٧/٧ ص ٣٠٤، ٣٠٥.

فقه الاقتصاد النقدي: د/ يوسف كمال محمد، دار الهداية : ١٤١٤هـ، ص ٢٩٧.

وتقل جدوى عمليات السوق المفتوحة في فترات الانكماش، إذ لا يتحقق غالباً الهدف منها في تلك الظروف، فعلى الرغم من دخول البنك المركزي السوق مشترياً للسندات مما يزيد من الأرصدة النقدية لدى البنوك، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان، فإن الطلب على القروض والسلفيات ينكمش إلى حد كبير؛ لسيادة حالة من عدم التفاؤل بين رجال الأعمال في أوقات الانكماش. ويؤدي ذلك إلى وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك التجارية، تتمثل في زيادة قدرتها على منح الائتمان في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على الائتمان من جانب رجال الأعمال والتجارة.

أما في أوقات التضخم فإن نجاحها يتوقف على:

(أ) مقدار ما في حوزة البنك المركزي من سندات متفاوتة الآجال.

(ب) مدى استعداد البنك المركزي لتحمل الخسائر، "فهو يبيع الأوراق المالية بأسعار منخفضة في أوقات التضخم، ويشتريها بأسعار مرتفعة في أوقات الانكماش".

(جـ) وجود سوق أوراق مالية متسعة ونشطة، فحيث لا يوجد سوق للأوراق المالية يكون من الصعب تصور قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة.

كما أن ضيق السوق المالي يؤدي إلى حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية، ويتعرض البنك المركزي لخسائر فادحة، وهو ما يمكن أن يحدث في ظل ظروف البلاد المتخلفة؛ ولذلك فإنه نادراً ما يلجأ البنك المركزي في هذه الدول إلى القيام بعمليات السوق المفتوحة، كوسيلة

لفرض رقابة كمية على حجم الائتمان المصرفي^(١).

أثر استخدام هذه الوسيلة في معالجة الأزمة المالية العالمية:

أوضح الاحتياطي الفيدرالي أنه يبحث الجدوى الاقتصادية لشراء سندات طويلة الأجل للحكومة الأمريكية؛ وبرغم قرار "الاحتياطي الفيدرالي"، لم يستفد الدولار الأمريكي المتراجع كثيراً منه؛ حيث استقر سعر الدولار في التعاملات الآسيوية قرب أدنى مستوياته في ١٧-١٢-٢٠٠٨ م في ١٣ عاماً أمام الين الياباني وأدنى مستويات في أكثر من سبعة أشهر أمام اليورو الأوروبي، بعد هبوط حاد في الجلسات السابقة .

كما اتخذ البنك المركزي الياباني أسلوباً مماثلاً في الفترة ما بين أواخر التسعينيات وحتى مطلع عام ٢٠٠١؛ حيث قام المركزي الياباني بشراء السندات الحكومية بهدف ضخ سيولة في الأسواق لمواجهة الانكماش الذي طرأ على الاقتصاد الياباني خلال نهاية التسعينيات، كما خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى مستوى الصفر في ذلك الحين.

(١) انظر: اقتصاديات النقود والبنوك: د/ محي الدين الغريب، دار النا للطباعة ١٩٨٠م، ص ٦٢/٥٩.

المطلب الرابع

ضمان الدولة الودائع

من الثابت أن عقد الوديعة هو : عقد يخول به المودع شخصاً آخر حفظ ماله، ويلتزم هذا الشخص بحفظ هذا المال ورده عيناً.

والإيداع سواء أكان في صورة حساب إيداع تحت الطلب، أو حسابات لأجل، أو إيداع ثابت، يقوم البنك فيه باستثمار المودع في أوجه نشاط مختلفة والأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات تعود عليه وحده .

ويلحظ أن البنك لا يستثمر كل مبالغ حساب الإيداع تحت الطلب، وإنما يستثمر معظمها والباقي يحتفظ به في خزائنه ليلبي طلبات سحب العملاء.

أما حسابات الإيداع الثابتة فتستثمر جميعها لحين انتهاء أجلها^(١).

وعليه فإن الحالة الغالبة للوديعة المصرفية: أنها قرض؛ لأن الوديعة تكون بقصد الحفظ، والمودع لديه يقوم بخدمة للمودع، في حين أنه في القرض يستخدم المقرض مال غيره في مصالحه الخاصة، والتمييز دقيق بين كل من القرض والوديعة في العمل، فإذا وعد البنك برد النقود لدى الطلب، فقد يمكن القول: إن هناك وديعة؛ لأن الرد بمجرد الطلب يمنع البنك من استخدام النقود، فلذلك فهو يقوم بخدمة عملائه ولا يعتبر مقرضاً لكن هذا لم يعد صحيحاً اليوم إلا من الناحية النظرية، فإن البنوك

(١) الأعمال المصرفية والإسلام: د/مصطفى عبد الله الهمشري، ط مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، ص ٢٣٣ وما بعدها.

إذ تقبل الودائع ترد لدى الطلب أو بعد مدة قصيرة من الطلب، فإن ذلك لا يمنعها من استخدام النقود في مصالحها، اعتماداً منها على أن المودعين لن يتقدموا جميعاً بطلب الاسترداد دفعة واحدة في وقت واحد، وأن سحب بعض الودائع يؤدي إلى إيداع مبالغ جديدة، وأن الودائع الجديدة تستخدم في مواجهة طلبات الاسترداد، وعليه يمكن القول بالنظر إلى الواقع أن الوديعة النقدية المصرفية في صورتها الغالبة تعد قرضاً^(١).

وهذه الرؤية القانونية تتطابق تماماً مع ما عليه الحال في الفقه الإسلامي، فقد جاء في المبسوط: "إن عارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض، والإعارة إذن في الانتفاع، ولا يتأتى الانتفاع بالنقود إلا باستهلاك عينها فيصير مأذوناً في ذلك"^(٢).

وفي المغني لابن قدامة: "لو استعار الرجل الدراهم والدنانير لينفقها فهذا قرض"^(٣) وهذا ينطبق تماماً على الودائع الاستثمارية التي يودعها أصحابها في البنك بقصد أن يقوم البنك بإقراضها أو استثمارها مقابل الحصول على نسبة الفائدة المتفق عليها، فمثل هذه الأموال قروض وليست ودائع، والقرض يرد إلى صاحبه دون زيادة عليه، وأي زيادة تضاف إليه تكون من الربا المحرم^(٤).

(١) عمليات البنوك من الوجهة القانونية: د. علي جمال الدين عوض، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨١. ص ٤١٢.

(٢) المبسوط: السرخسي، ج ١١/١٤٥.

(٣) المغني: ابن قدامة، ج ٣٠٥/٥ مسألة رقم ٣٩١٨.

(٤) من أحكام المعاملات الشرعية في الوديعة: أنه ليس للوديع أن ينتفع بالوديعة أي انتفاع فإذا انتفع كان معتدياً بانتفاعه، فإذا تلقت ضمنها، وإذا أذنه المودع بالانتفاع صارت عارية إذا انتفع بها مع بقاء عينها، أو صارت قرضاً إذا كانت نقوداً، لأن النقود لاتعار لاستهلاكها عند الانتفاع، والقرض مضمون برد المثل". انظر: أحكام المعاملات الشرعية: الشيخ على الخفيف، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

أثر استخدام هذه الوسيلة في معالجة الأزمة المالية العالمية:

نظراً لأن النشاط الاقتصادي الخاص وثيق الصلة بالنظام العام وأن أي سقوط له يعني النيل من الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، قامت كثير من الدول المتضررة من تداعيات الأزمة المالية العالمية بضمان الودائع لدى بنوكها، خوفاً على اقتصادها أن ينهار، ولطمأنة المودعين - وخاصة الصغار منهم - قررت بأن أموالهم مضمونة في ذمة الدولة، وأن هناك حسابات اقتصادية أخرى بين الدولة وبين هذه البنوك.

أهم الدول التي بادرت بضمان الودائع علاجاً للأزمة:

تعد الدول الراجحة اقتصادياً لها غلبة السبق في هذا المجال، فقد بادرت قيادات هذه الدول باتخاذ عدة إجراءات لعلاج تداعيات الأزمة على اقتصادياتها، ومن هذه الإجراءات أن «الحكومة تضمن عدم تعرض أي من المصارف الوطنية لأية مخاطر ائتمانية، والثاني هو ضمان الودائع والمدخرات في المصارف الوطنية، أما الثالث فهو توفير ضمانات لعمليات الاقتراض في ما بين المصارف العاملة في الدولة، والرابع هو ضخ السيولة اللازمة في الجهاز المصرفي في حال تطلب الأمر ذلك»

ومما يزيد من أهمية هذه القرار إذا كانت أصول المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في هذه الدول موجودة فيها، وأطرافها معروفة، بعكس ما إذا كان ما هو موجود في اقتصاديات تلك الدول بأن كانت أصولها غير موجودة فيها وأطرافها غير معروفة.

الآثار الإيجابية لقرار الدولة بضمان الودائع:

باستقرار الواقع الاقتصادي للدول يمكن القول: إن صدور قرار سياسي اقتصادي بهذه الصورة من شأنه أن يؤدي إلى دفع عجلة النمو

الاقتصادي، وذلك من وجوه عدة:

١. زيادة نسبة الائتمان المصرفي بين البنوك وتمويل المشاريع الكبرى.
٢. تبديد كافة المخاوف التي قد تحدث لدى المؤسسات المالية العاملة في الدولة وهي تعكس حرص الدولة وريادتها لحماية القطاعات الاقتصادية المختلفة. مما كان له عظيم الأثر في بث الارتياح بين مختلف القطاعات ومؤسسات العمل المصرفي والمالي.
٣. من شأن قرار ضمان ودائع البنوك الأجنبية التي لها عمليات جوهريّة في هذه الدول أن يزيل أي ضبابية للبنوك الأجنبية بشأن تغطية ودائع فروعها النشطة فيها، كما أن هذه الإجراءات تعزز الثقة في السوق النقدية والمالية لهذه الدول.

المبحث الثالث

التكليف الشرعي للأزمة المالية العالمية وسبل علاجها

من الثابت بيقين أن أحكام الشريعة الإسلامية ليست بمعزل عن الواقع الاقتصادي بل هي أساس وقانون انتظام هذا الجانب، وأداة من أدوات حل ما يعترضه من مشاكل وأزمات. ويجد المتأمل في هذه المعالجة أن الشريعة الإسلامية شريعة متكاملة، وأن تطبيقها مصدر سعادة البشرية جمعاء، وصدق الله العظيم إذ يقول: (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا * لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا) (١) وحتى تتم الفائدة يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة، على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية من منظور شرعي .

المطلب الثاني: أهم التدابير المقررة شرعاً لمنع وقوع الأزمات المالية والاقتصادية

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة.

(١) سورة الجن، الآيتان ١٦-١٧

المطلب الأول

أسباب الأزمات المالية من منظور شرعي

من الثابت شرعاً أن الله تعالى خلق الخلق وفق نظام دقيق محكم، وأوجده وفق قواعد وقوانين راشدة، ومن ثم فإن الخلل في أي جانب يكون مبعثه بشرياً، مما يستوجب الوقوف كثيراً أمام هذه الحكمة الجليلة، وبيان هذه الأسباب كما يلي.

أولاً: الإفراط في الذنوب والمعاصي:

تواترت النصوص الشرعية الدالة على أن الإفراط في الذنوب المعاصي مصدر كثير من الأزمات المالية والاقتصادية، كما في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١) أي: ظهرت المعاصي في البر والبحر فحبس الله عنهما الغيث وأغلى سعرهم لِيُذِيقَهُمْ عقاب بعض الذي عملوا (لعلهم يرجعون) "لعلهم يتوبون"^(٢) وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾^(٣) والمعنى: "وما كان ربك ليهلك القرى (أي أهل القرى) بظلم (أي بشرك وكفر) وأهلها مصلحون (أي فيما بينهم في تعاطي الحقوق أي لم يكن ليهلكهم بالكفر وحده حتى ينضاف إليه الفساد كما أهلك قوم شعيب ببخس المكيال والميزان وقوم لوط باللواط، ودل هذا على أن

(١) سورة الروم، الآية ٤١.

(٢) تفسير القرطبي، مرجع سابق، ج ١٤ / ٤١.

(٣) سورة هود، الآية ١١٧.

المعاصي أقرب إلى عذاب الاستئصال في الدنيا من الشرك، وإن كان عذاب الشرك في الآخرة أصعب ^(١).

وفي صحيح الترمذي من حديث أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده" ^(٢).

ثانياً: الإفراط في الاقتراض دون مراعاة قدرة الشخص على السداد:

وهو ما يعرف بطاقة الاقتراض، أي مدى قدرة الشخص على سداد أصل القرض وما يترتب عليه من أعباء. وبخاصة الفائدة الربوية لأن القرض في النظام الاقتصادي الوضعي لا يكون إلا بفائدة. وفي الأزمة المالية المعاصرة توسعت بعض البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها، وهذه الزيادة من شأنها المزيد من المخاطر وبخاصة إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة السداد.

لكن لماذا توسعت المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟

سبب بسيط وهو الجشع، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني المزيد من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن التوسع في إقراض فلا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك لأنها تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

(١) تفسير القرطبي، ج ٩ / ١١٤.

(٢) الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يُغَيَّرِ الْمُتَكَبِّرُ، ج ٤ / ١.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام:

"والاستقراض في الأزمات إما يكون حيث يرجى لبית المال دخل ينتظر أو يرتجى، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغنى كبير شيء فلا بد من جريان حكم التوظيف. وهذه المسألة نص عليها الغزالي في مواضع من كتبه وتلاه في تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن له وشرط جواز ذلك كله عندهم: عدالة الإمام وإيقاع التصرف في أخذ المال وإعطائه على الوجه المشروع" (١).

ثالثاً: التوسع المالي والنقدي:

وذلك من خلال إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية من أسهم سندات وأوراق تجارية، وزيادة الثقة في الجهات المصدرة لهذه الأوراق. مما أدى إلى زيادة أعداد المدينين مما يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد.

ومن منظور شرعي فإن إصدار النقود وظيفة دينية وولاية شرعية، يقول ابن خلدون: "إصدار النقود وظيفة دينية وولاية شرعية، وأنها من وظائف الخلافة" (٢).

ويقول أبو يعلى: "منع الضرب بغير السلطان؛ لما فيه من الإفتيات عليه" (٣).

وبالتالي لا يجوز للأفراد أو الهيئات الانفراد بهذه الوظيفة؛ حفاظاً على الاستقرار النقدي وعلى قيمة العملة الورقية في سوق الأوراق

(١) الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، ج ٢٢/٢، ١٢٣.
(٢) المقدمة: ابن خلدون، مرجع سابق، ص ٢٠٢/٢٠١.
(٣) الأحكام السلطانية: القاضي أبو يعلى الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، ص ١٨١.

المالية .

إذا تقرر هذا لزم التزام سلطة الإصدار بالمعايير المحددة لضرب النقود، ففي كشف القناع "وينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم" ^(١).

ومن ثم يجب تثبيت قيمة النقد لضبط الأسعار، وهي مسئولية تقع على عاتق الحكام، وقد عبر المقرري عن ذلك بقوله: "ليس بالناس غلاء؛ إنما نزل بهم سوء تدبير الحكام نتيجة استئثار العباد بنقدهم - أي النقود الحقيقية المتخذة من الذهب والفضة - وضربهم الفلوس بكثرة إلى درجة أصبحت هي النقد الراجح في التعامل" ^(٢).

وعلى هذا فإن الإفراط في عرض البنكنوت وإصداره يشير في أبسط صوره إلى سوء التدبير في معالجة الأزمات المالية والنقدية، وأن الضرورة والمصلحة العامة تقتضي تقييد الإصدار بالاحتياجات النقدية، وتثبيت قيمة النقود؛ لأن الفرد لا يهتم حجم النقود بل حجم السلع التي يحتاجها، فمثلاً الشعب الألماني في العشرينات، وقد جنحت الأسعار نحو الارتفاع وفقدت النقود وظيفتها كوسيلة لقياس القيمة وأداة لتسهيل التبادل، لذا فإن المواطن الألماني كان يحمل حقيبة من البنكنوت لكي يدفع بها ثمن شاة رغيف من الخبز. بل كان من المؤلف في شوارع برلين رؤية الأطفال وهم يلعبون بأوراق البنكنوت" ^(٣).

(١) كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، ج ٢ / ٢٣١ / ٢٣٢
(٢) إغاة الأمة بكشف الغمة: المقرري، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، ص ٤٧
(٣) الاقتصاد السياسي: د/ عبد الحكيم الرفاعي، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٣م، ص ٥١٩.

المطلب الثاني

أهم التدابير المقررة شرعاً لمنع وقوع الأزمات المالية والاقتصادية

أولاً: في مجال السلطات العامة:

وتتحدد أهم هذه التدابير فيما يلي:

١ - غلق باب الرشوة والفساد واستغلال النفوذ:

ضرب نبي الإسلام - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه المثل في إحسان العمل والجد في الطلب؛ ضماناً لئلا يفسد المسلمون من التلف والضياع والسرقة والإهمال، ومن ذلك ما حدث به هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي، قال استعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يقال له "ابن اللتبية" على صدقات بني سليم فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، قال: فقام النبي - صلى الله عليه وسلم - على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "ما بال العامل أبعته فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي أفلا قعد في بيت أبيه وأمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إما بيعراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تبحر - ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطيه - فقال اللهم قد بلغت" (١).

فالمسلم الحقيقي تعصمه رقابته الذاتية من أكل أموال الناس

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدى إليه، ج ٦ / ٢٥٥٩، رقم ٦٥٧٨.

بالباطل، فلا يرتش ولا يخون ولا يحرص على الخيانة أو يسهل طريقها أو يحابي أحداً من أهل بيته .

وفي هذا يروى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأى جارية تتمايل من الجوع فقال: من هذه؟ فقالت ابنة عبد الله: هذه ابنتي، قال: فما بالها؟ فقالت: أنت تحبس عنا ما في يدك فيصيبنا ما ترى، فقال يا عبد الله بيني وبينكم كتاب الله، والله ما أعطيكم إلا ما فرض الله لكم، أتريدون مني أن أعطيكم ما ليس لكم فأعود خائناً؟!^(١).

٣- حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي:

وهو أمر مشروع وثابت، ولكن هذا التدخل ومداه يحكمه - ضيقاً واتساعاً - تحقيق المقاصد الشرعية ومصلحة المجتمع، كما تحكم فيه مجموعة الظروف الاقتصادية والأخلاقية والعقائدية، بمعنى أنه كلما كان الوازع الديني قوياً في نفوس الناس، وكلما كانت المعاملات وأحوال السوق منضبطة وفقاً لما قرره الشرع، وكانت مصلحة المجتمع متحققة، كان على الدولة أن تقلل من تدخلها، وكلما انعدم هذا كله، كانت الحاجة داعية إلى تدخل الدولة، لتحقيق مصالح الناس، والعمل على توفير ما يحتاجون إليه.

والعلامة ابن خلدون وإن كان يرى أن الدولة تقوم بوظائف اقتصادية إلا أنه يعارض في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - تجارياً وزراعياً - وعقد لذلك فصلاً في مقدمته بين فيه : أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا، مفسدة للجباية^(٢)؛ لأن هذا التدخل من السلطان يؤدي إلى

(١) البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ، مكتبة المعارف - بيروت ج ٤/ ١٨٠.

(٢) المقدمة: ابن خلدون: مرجع سابق (ص ٣٨١)

خلق احتكار حكومي فتتحكم الدولة في أثمان البيع والشراء ويعجز الأفراد عن منافستها ؛ لأنها أكثر مالاً، كما أنها تملك السلطة، مع ما في هذا من إلحاق الضرر بالجباية.

وفي هذا تأتي توجيهات الفاروق عمر - رضي الله عنه - حيث يقول: "ما أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه"^(١) ويقول: "من أراد أن يسألني عن هذا المال فليأتيني، فإن الله تبارك وتعالى جعلني خازناً وقاسماً". ويقول في وجوب المحافظة على المال العام وصيافته: "لا يترخص أحدكم في البرذعة أو الحبل أو القتب، فإن ذلك للمسلمين، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب"^(٢).

وبهذا يضع الإسلام ضمانة لاستخدام ثمرات الملكية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي هي من أهم مصالح المسلمين ويوصد الباب أمام الأزمات المالية أو الاقتصادية التي كان الربا واستغلال النفوذ وتهريب الأموال من أهم عواملها، على غرار ما حدث في إندونيسيا والاتحاد السوفيتي وغيرهما.

وهو أمر يعنى فقدان الرقابة الذاتية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي، ولهذا كتب باحثان من الباحثين الفرنسيين مقالاً سنة ١٩٤٦م قالوا فيه: "حاولنا كل النظم الاقتصادية: حاولنا النظم الرأسمالية، حاولنا النظم الإدارية وفشلنا، ومن أهم ما فشلنا فيه عدالة التوزيع والرقابة، وأعلننا أن في الإسلام عجباً، لأن الرقابة فيه لا تأتي من شخص على شخص، ولا من هيئة على هيئة، وإنما الرقابة التي جاء بها الإسلام هي

(١) كتاب الأموال: أبو عبيد القاسم بن سلام، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م، تحقيق: خليل محمد هراس. (ص ٢٧٣)

(٢) الأموال: أبو عبيد، المرجع السابق، ص ٣٤٢.

مراقبة الإنسان لربه، ونضج الضمير الديني، وهذا وحده قوة كامنة في الإسلام^(١).

فالنظم الاقتصادية الوضعية قد انفصلت عن الدين تماماً، ونحتة جاتياً عن مجال التأثير في الحياة الاقتصادية، بل وينكر بعض هذه النظم كالاشتراكية الماركسية - الدين كلية.

ونتيجة لهذا! فإن رقابة النشاط الاقتصادي في ظل هذه النظم موكولة إلى السلطة العامة، تمارسها طبقاً للقانون، فالرقابة إذن وبالضرورة رقابة خارجية تقصر عن تحقيق أهدافها، وآية ذلك ما هو مشاهد في ظل هذه النظم من تهرب الكثيرين من التزاماتهم وانحرافهم بنشاطهم الاقتصادي كلما غفلت الدولة أو عجزت أجهزتها عن ملاحقتهم^(٢).

ثانياً: في مجال السياسة النقدية: وهي كثيرة ومتعددة، وأهم هذه التدابير ما يلي:

١- المحافظة على خصائص النقود وطبيعتها وضمان حسن القيام بوظائفها:

وذلك بجعلها في مأمن من التقلبات الشديدة التي تفقدها خصائصها وتسلبها طبيعتها وتفسد قيمها بوظائفها^(٣)، ومن المعلوم أن النقود إذا فسدت في القيام بوظائفها دخل الخلل في المعاش والنقص في الأموال

(١) انظر: الأعمال المصرفية في الإسلام: د. مصطفى عبد الله الهمشري، ص ٢٠٢.

(٢) انظر: النظام الاقتصادي الإسلامي: د. أحمد العسال، د. فتحي عبد الكريم، ط ١ دار النهضة العربية ١٩٨٩م ص ٢٧

(٣) انظر: التوازن النقدي العام وأثره في تنمية الاقتصاديات المتخلفة: د/سيد حسن عبد الله، ص ٨٥ وما بعدها.

والمعاملات واعتماد التطفيف المنهي عنه في الموازين اعتماداً على تفاوت القيم، بالإضافة إلى توقف الأحوال وإضاعة الأموال وتغير الأسعار والإضرار بذوي الحقوق وانقطاع الإجلاب- أي الاستيراد- ، وغير ذلك من المفاسد^(١).

٢- استقرار الأسعار في مركز وسط بين الرخص والغلاء:

وبيانه: أن الغلاء المفرط والمستمر في الأسعار يترتب عليه حدوث مشكلة التضخم بما تحمله من تدهور القوة الشرائية للنقود، والإضرار بكثير من فئات المجتمع، وانهيار النظام النقدي كله. والرخص المفرط يؤدي إلى حدوث مشكلة الانكماش بما تحمله من حدوث الكساد في التجارات والصناعات؛ لقلة الربح الذي يعود على المنتجين، فيؤدي ذلك إلى خفض الإنتاج أو إيقافه مما يترتب عليه بقاء العمال بدون عمل، فتنتشر البطالة وتزداد وتصبحها مفسد جماعية بالغة^(٢).

٣- التوسط بين الإسراف والتقتير:

إذ هو الميزان العدل الذي يحول بين الإفراط والتفريط، ويحقق المعادلة الصعبة فتجمع بين استقرار الأسعار وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في كفتين متعادلتين فيمنع التضخم وما يصاحبه من الغلاء الفاحش وتدهور القوة الشرائية للنقود وانهيار النظام النقدي كله ويمنع الانكماش وما يصاحبه من كساد وبطالة وضعف اقتصادي عام^(٣).

(١) المجموع: النووي، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، ج ١٠/٦
(٢) التوازن النقدي العام وأثره في تنمية الاقتصاديات المتخلفة: د/سيد حسن عبد الله، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) التوازن النقدي العام وأثره في تنمية الاقتصاديات المتخلفة: د/سيد حسن عبد الله، المرجع السابق، ص ٨٦.

٤- تحريم الربا:

ومرد ذلك إلى أن الربا مصدر العديد من الأزمات التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات، فالدول الفقيرة تحمل على ظهورها ديوناً لا تعد ولا تحصى، وتكون النتيجة أنها تضطر لدفع كل دخلها فوائد لهذه الديون، ثم لا تجد ما تنفقه على ما يحتاجه شعبها من مشروعات التنمية أو حتى الغذاء، وهذا يعنى الدخول في حلقات فقر تزداد كل عام.

والنتيجة التي وصلت إليها العقول الراشدة هي أن الدول الغنية أصبحت تدين الدول الفقيرة ببلايين الدولارات، وكلما مر عام زادت فقراً حتى تصبح عاجزة عن الدفع، وأصبح العالم يبحث عن حل لجدولة الديون، أو غير ذلك، أو إسقاط جزء منها وليس هناك حل - كما قال خبراء الاقتصاد في العالم - إلا بجعل سعر الفائدة صفراً. وكل التجارب التي مرت بها الشعوب أكدت أن الربا لم يأت لها إلا بالأزمات.

يضاف إلى ما تقدم أن الربا يؤدي إلى تحويل مجرى الثروة وتوجيهها إلى جهة واحدة هي أصحاب رؤوس الأموال؛ وذلك لأن المقرض المرابي يربح دائماً في كل عملية، بينما المقرض معرض للربح والخسارة - كما سبق - وينجم عن ذلك ما يلي:

١- تكديس الأرباح وتجميع الثروة لدى الأغنياء، مما ينتج عنه التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد.

٢- أن هؤلاء الذين يتركز في أيديهم الجانب الأكبر من المال المتداول في المجتمع تصبح لهم السيطرة الفعلية على اقتصاد الأمة، أما غيرهم من المنتجين البسطاء فيتحولون إلى أجراء يعملون لحساب أصحاب رؤوس الأموال.

كذلك يتحمل المجتمع عبء الفوائد الربوية للقروض الحكومية في صورة زيادة للضرائب المختلفة، مما يؤدي إلى سوء حالة اقتصاد الأمم وإعلان إفلاسها.

وكما سبق فإن الأزمة التي تجتاح الاقتصاد العالمي مصدرها الأول ديون تتصاعد وتتزايد يوما بعد يوم بسبب الفوائد، والعجز عن السداد، وهذا يدفعها إلى الخروج عن بضاعتها بأقل الأثمان إن وجدت من يشتري ذلك منها، ولذلك كانت تعالج هذه الأزمات الجاثمة بتقليل الديون بطرق مختلفة، كإحداث تضخم مالي من شأنه أن يضعف قيمة النقد، فيقتل الدَّين مباشرة، كما فعلت مصر مع التسويات العقارية^(١)، وكما فعلت الدول الدائنة للعراق؛ إذ اتفقت هذه الدول في نادي باريس بإسقاط ٨٠% من الديون العراقية، علما بأن هذه الديون العراقية توقفت منذ زمن بعيد، ولكن الفوائد المركبة هي سر ضخامة هذا الدَّين والربا وارتفاع الأسعار.

٣- الربا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرهاب المستهلك، وكيف ذلك؟

يقول بعض رجال الاقتصاد: "إن الفوائد الربوية أصبحت تدخل في كافة بنود عناصر التكاليف، وبالتالي تنتقل آثارها إلى أثمان الأشياء، وبذلك تتحقق نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم - حيث قال: "يأتي على الناس زمان يأكلون فيه الربا" قيل الناس كلهم يا رسول الله؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - : "من لم يأكله ناله غباره"^(٢).

(١) انظر: بحوث في الربا: الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي ص ١٣، الاقتصاد الإسلامي: د/ ربيع الروبي، ص ١٤٧ وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة، ج ٤٩٤/٢. والحاكم في المستدرک علی الصحیحین مع تعلیقات الذہبی فی التلخیص، کتاب البیوع، ج ٢ / ص ١٣، رقم ٢١٦٢، قال الحاكم: قد اختلفت أئمتنا في سماع الحسن عن أبي هريرة فإن صح سماعه

فالمصانع يقترض من البنوك الربوية بفائدة ثابتة مشروطة، ويقوم بإضافة هذه الفائدة إما إلى ثمن الآلات، أو إلى ثمن المواد الخام المشتراة، وغير ذلك.

ومن شأن تضخم تكاليف الإنتاج بمقدار تلك الفائدة؛ لأنه يسعى إلى زيادة ربحه، أو على الأقل تثبيته، وعلى ذلك فإن الفائدة الربوية تضاف إلى السعر مباشرة.

هذا ويتحمل المستهلك غبار تلك الفائدة، وتأسيساً على ذلك فإن الفائدة الربوية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى التضخم، لأن في غياب نظام الذهب، وتطبيق النظام الورقي الحالي يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية والدين العام، بسبب زيادة الأسعار إلى قيام الحكومة عن طريق أجهزتها المالية بإصدار نقود ورقية، أو الاقتراض من البنوك بسعر فائدة معينة في صورة سندات.

كل هذا يؤدي بدوره إلى زيادة كمية النقود عن كمية السلع والخدمات، مما يؤدي إلى التضخم النقدي، فتقوم الحكومة حينئذ برفع سعر الفائدة لامتناع النقود من السوق لمعالجة التضخم.

ولكن هذا يؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في ارتفاع الأسعار لاعتبار الفائدة عنصراً من عناصر التكاليف، وهذا يقود مرة أخرى إلى زيادة النفقات والدين العام.^(١)

منه فهذا حديث صحيح. وقال الذهبي في التلخيص: سماع الحسن من أبي هريرة بهذا صحيح.

(١) انظر: المالية العامة: د/ السيد عبد المولى، ط دار الفكر العربي ١٩٧٥ م، ص ٤٤٤ ، علم المالية العامة، د/ زين العابدين ناصر، مطبعة المعرفة، ١٩٨٩ م، ص ٣٩٦ ، المالية العامة: د/ رفعت المحجوب، دار النهضة العربية ١٩٧٥ م، ص ٥١٠ المالية العامة: د/ زكريا محمد بيومي، دار النهضة العربية ١٩٧٨، ص ٥٧١ .

ثالثاً: في مجال البورصات:

إن من شأن وجود بورصة إنعاش حركة الأسهم لسببين:

الأول: أنها ستحول سوق السهم من سوق استثمارية (الهدف من اقتناء السهم هو جني الأرباح السنوي) إلى سوق مالية الهدف الأول من تداول الأسهم فيها هو الاستفادة من ارتفاع الأسعار.

والسبب الثاني: هو جذب عدد من الشركات المساهمة الصغيرة وإبرازها، إضافة إلى جذب صغار المستثمرين ولكن عادة ما يصاحب إنشاء بورصة في أي بلد ما تنامي عمليات المضاربة على الأسهم، وذلك لسهولة التداول ولامتهان عدد متزايد من المتعاملين لهذا الأسلوب من أجل الربح السريع.

وهذه الممارسات هي التي أدت إلى انهيار أسواق المال العالمية، وقد انسأقت بعض البورصات في البلاد العربية وراء هذه المضاربات مما أدى إلى أرباح حققها قطاع معين من المستثمرين على حساب خسارة مستثمرين آخرين.

وبالجملة فإن معاملات البورصة بالنسبة للبضاعة الحاضرة لا تثير أدنى مشكلة وإنما تكمن المشكلة في العمليات الآجلة أو المستقبلية، حيث تتم المضاربة فيها على الأسعار، وليست هي المضاربة بالمفهوم الشرعي القراض" وهي التي تجمع بين صاحب رأس المال والقائم بالعمل، وإنما المضاربة في البورصة بمعنى المخاطرة أو المغامرة أو المقامرة والقدرة على التنبؤ الصحيح، إضافة إلى أن هؤلاء المضاربون أحياناً يقومون باحتكار سلعة ما، أي يتم الاتفاق فيما بينهم ويجمعوا سلعة معينة ويحجبوها عن الآخرين، حتى يستطيعوا التحكم في سعرها بالزيادة أو النقصان، والاحتكار حرام لا يجوز اللجوء إليه.

كما أن بعض الناس يلجأون أحياناً لافتعال حوادث أو طرائق معينة في زمن معين ثم يخفضونها في زمن آخر ؛ لأن هؤلاء مضاربون محترفون. وهناك فئة أخرى تعقد المسألة، وهي فئة السماسرة المحترفين فهم على دراية واسعة بالأعياب التجارية والمضاربين المنحرفين، فالبعض منهم يقوم بعقد صفقات باطنية أو داخلية تؤثر في مجريات الأسعار اليومية، وذلك كله من أنواع الميسر والمقامرة؛ لأن البيع الحقيقي غير موجود أيضاً، فضلاً عن أن عمليات التأثير في الأسعار بالارتفاع والانخفاض ممنوعة شرعاً، كما أن البذل الذي يدفعه أحد الطرفين للآخر مقابل تأجيل الصفقة هو عبارة عن فائدة لا مسوغ لها، إلا أنها فائدة للمبلغ في مقابل الأجل لأن الثمن دين في الذمة ومقابل التأجيل لثمن محدد في الذمة هو الربا بعينه.

ولذلك فإن هذه العمليات الوهمية ليست بيعاً ولا شراء حقيقياً، فالقصد منها هو الاستفادة من فروق الأسعار، وهذا لا مبرر له ويعتبر غرراً وميسراً ومقامرة، لذا يجب على المسؤولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء في عقود وصفقات سواء أكانت جائزة أو محرمة وأن لا يتركوا للمتلاعبين بالأسعار فيها أن يفتكوا ما يشاءون بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة في الصفقات التي تعقد فيها، ويمنعون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجبر إلى الكوارث المالية - على غرار ما حدث في جنوب شرق آسيا - ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين.

المطلب الثالث

الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة

تجلّت ذروة الإعصار المالي في العالم عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، بحيث يمكن تشبيهه أثر أزمة الرهن العقاري انهيار النظام الاقتصادي بانفجار ورم سرطاني كان يسري في العالم دون أن يدرك العالم خطورته، فاستمر بالانتفاخ إلى أن انفجر وسال منه القيح فأزكم أنوف البشر وأدركوا الخطر

إن كل منصف لشريعة الإسلام يقطع بعظمة سياسة الإسلام العامة وفلسفته الاقتصادية الراشدة في إدارة الأزمات، وقطع الطريق عليها إن وجدت، ومن هذه الحلول:

(١) معالجة أزمة الرهن العقاري في ضوء ما تقضي به نصوص الشريعة الإسلامية الغراء، خصوصاً بعد أن عظمت محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية، والفتوى بإباحة قروض شراء البيوت للمسلمين في الغرب .

(٢) اعتبار نظام الذهب والفضة النظام النقدي الوحيد في الإسلام، وعودة هذه المعادن إلى نقد ثابت بدل أن تكون سلعة عرضة لتغير الأسعار، وهو ما يؤدي إلى استقرار النقد .

(٣) تقسيم الملكيات إلى ملكية خاصة وعامة وملكية دولة، مما يقاوم الاحتكار ويوزع الثروات .

٤) عدم مشروعية الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات، مما يقاوم احتكار المعرفة المنتجة، ويضع حداً للزيادة الخيالية لثروات الشركات المعلوماتية .

٥) اعتبار النفط وكافة متعلقات الطاقة ملكية عامة لا يجوز حصرها في الأشخاص والشركات .

٦) إعادة النظر في السياسات المتعلقة بخصخصة الملكيات العامة وملكيات الدولة، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حقوق الناس في ثروات تنتجها الدولة وتدير عمليات تنميتها .

٧) تحريم البيوع التي لا يتم فيها التقابض، وبالتالي زوال فكرة المضاربات والوصول إلى استقرار أسعار السلع، وأيضاً تحديد أنواع الشركات التي حصرها الإسلام في وجوب وجود الجهد كطرف رئيسي مشارك، وعدم إقرار مشروعية شركات الأموال لوحدها دون الجهد، والتي فتحت المجال للمقامرة بأسواق المال .

٨) سيطرة روح تقوى الله - تعالى - على سلوكيات الأفراد، وتنفيذهم لتشريعات النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس الفروض والواجبات والمندوبات، سعياً لنيل رضوان الله - تعالى - وبالتالي وجود رقابة داخلية على سلوكيات الأفراد .

٩) تعريف المسألة الاقتصادية بأنها توزيع الثروة وليس إنتاجها، وتشريع ما يؤدي إلى توزيع الثروة وعدم تركزها في أيدي محدودة .

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز للأزمة المالية المعاصرة سواء من الناحية الوضعية أو من الناحية الشرعية، ظهر لي عدد من الحقائق أهمها:

١- الأزمات المالية متشابكة ومتراطة فيما بينها، وأن ذلك مرده إلى تبعية الاقتصاديات بعضها البعض، وبخاصة في عالمنا العربي والإسلامي، بحيث ما يحدث في أوروبا وأمريكا يلقي بظلاله على اقتصاديات الدول النامية، وغالباً ما يكون التأثير سلبياً.

٢- ليس من الحكمة أن نضع كل مدخراتنا في استثمارات لاتدر عائداً مضموناً كما هو الشأن في أزمة الرهن العقاري الأمريكي، حيث وصفت الرهون بالرهن من الدرجة الثانية، نظراً لأنها لاتدر عائداً استثمارياً، يزيد من فرص توليد الدخول.

٣- سوق الأوراق المالية مرتع خصب لكثير من الأزمات المالية والاقتصادية، مما يلزم منه ضبط عمل هذه الأسواق ؛ لأن المضاربات التي تحدث داخل هذه الأسواق نوع من المقامرة المنهي عنها شرعاً.

٤- زيادة وجوه الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي التي تحول دون وقوع الأزمات، أو تخفف من حدتها في حالة وقوعها، وهو ما بدا واضحاً من خلال توجهات الكثير من الدول الأوروبية - وبخاصة بريطانيا- الأخذ بهذه الأدوات المالية والاقتصادية.

٥- تأثر القطاعات الاقتصادية الخليجية وبخاصة القطاع العقاري، نظراً لاعتماد هذا القطاع على التمويل المصرفي بصورة كبيرة، مما يلزم منه

اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تداعيات هذه الأزمة .

٦- زيادة موارد التمويل التي لا تشكل خطورة حالة أو مؤجلة، كتنويع مصادر الدخل من أنشطة اقتصادية حقيقية قائمة على المشاركة، وذلك بسبب ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من تداعيات خطيرة كادت أن تصل ببعض الدول إلى حد السقوط الكبير .

لكل ما تقدم وجب التكامل بين الدول العربية والإسلامية بعضها البعض، سواء في شكل استثمارات، أو منح ومعونات، أو قروض حسنة من باب أولى، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(١).

وتأتي أهمية هذا القول في أن التبعية الاقتصادية من أكبر عوامل الأزمات المالية والنقدية والتجارية والصناعية، ويتجلى ذلك بوضوح في تبعية الاقتصاديات العربية للدول الأجنبية، فنتيجة للترابط الوثيق بين الدول العربية والإسلامية والدول المتقدمة اقتصادياً تكون الاقتصاديات العربية أكثر عرضة للإصابة بالأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي وليس بسبب يعود إليها، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تذكرنا حجم التبادل التجاري لهذه الدول مع الدول المتقدمة لا يقل عن ٦٧% من إجمالي تجارتها الخارجية لعام ١٩٩٠، بينما لا يزال حجم التبادل التجاري البيني العربي في مستوى منخفض لا يتجاوز نسبة ٩% من إجمالي تجارتها الخارجية مع العالم نفسه^(٢).

(١) سورة التوبة، الآية ٧١.

(٢) التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي: د/ عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص ١٥١.

وتظهر أهمية هذا القول إذا ما قورنت هذه الحالة للنظم الرأسمالية بما عليه الحال في البنوك والمصارف الإسلامية، وبخاصة ما يتعلق بصيغ التمويل التي تستخدمها المصارف التقليدية في ذلك، بما يؤدي إلى أن القروض بكافة أشكالها وبما فيها من التسهيلات الائتمانية النقدية التي تمنحها تمثل الجزء الأكبر والهام من استخدام موارد المصارف التقليدية، في حين أن الاستثمار من خلال صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها يمثل الجزء الأكبر والهام من استخدامات الموارد في المصارف الإسلامية. في حين أن المصارف التقليدية وهي تقوم بها في الغالب عندما يتحقق لديها فائض في الموارد المالية لديها يفوق حاجتها للاستخدام الأساسي وهو الإقراض^(١).

وفي الختام: فإن البحث يوصي بضرورة زيادة الوعي الاقتصادي بأهمية توظيف رؤوس الأموال العربية والإسلامية داخل بلداننا في مشروعات استثمارية حقيقية قائمة على المشاركة وليست الفائدة المحددة، تعود بالنفع على جميع أبناء هذه الأمة، بدلاً من تصبح رماداً بفعل الأزمات المالية تارة، وبفعل التأميم والمصادرة تارة أخرى. أسأل الله أن أكون قد وفقت في إعداد هذا البحث، وعرض الأزمة وسبل علاجها، من منظور شرعي. والله ولي التوفيق.

د/ محمد رشدي إبراهيم

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

جامعة الأزهر

(١) النقود والبنوك، د/ فليح حسن خليفة، النقود والبنوك، ط عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط أولى، ٢٠٠٦م، ص ٤٠٠.

ملحق

أهم المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وبدأت تطل أوروبا، وذلك كما يلي:

الحدث	الفترة الزمنية
<ul style="list-style-type: none"> • عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. 	فبراير ٢٠٠٧ م
<ul style="list-style-type: none"> • البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة. 	أغسطس ٢٠٠٧ م
<ul style="list-style-type: none"> • عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري. 	أكتوبر ٢٠٠٧ م إلى ديسمبر ٢٠٠٧ م
<ul style="list-style-type: none"> • الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥٠٪، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى ٢٪ بين شهري كانون الثاني 	يناير ٢٠٠٨ م

الحدث	الفترة الزمنية
ونهاية نيسان.	
• الحكومة البريطانية تؤمم بنك "تورنر روك".	١٧ فبراير ٢٠٠٨ م
• تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.	مارس ٢٠٠٨ م
• "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.	مارس ٢٠٠٨ م
• وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.	٧ سبتمبر ٢٠٠٨ م
• اعتراف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش".	١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ م
• عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة	

الحدث	الفترة الزمنية
أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.	
<ul style="list-style-type: none"> • الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩,٧٩% من رأسمالها. 	١٦ سبتمبر ٢٠٠٨م
<ul style="list-style-type: none"> • البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية. 	١٧ سبتمبر ٢٠٠٨م
<ul style="list-style-type: none"> • البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس. • السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع. 	١٨ سبتمبر ٢٠٠٨م
<ul style="list-style-type: none"> • الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة. 	١٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

الحدث	الفترة الزمنية
<ul style="list-style-type: none"> • الأزمة المالية تغطي على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. • الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي. 	<p>٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨ م</p>
<ul style="list-style-type: none"> • انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفيدرالية. 	<p>٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ م</p>
<ul style="list-style-type: none"> • خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبنغلتي". 	<p>٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ م</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة (وول ستريت) تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. 	<p>٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ م</p>

الحدث	الفترة الزمنية
• أعلن بنك "سيتي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.	
• مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي.	١ نوفمبر ٢٠٠٨ م

أهم المصادر والمراجع

١. الأحكام السلطانية: القاضي أبو يعلى الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢. الأزمة المالية وعدوى البورصات.. نصائح للعلاج: ممدوح الولي، صحفي اقتصادي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية للشئون الاقتصادية، النسخة الإلكترونية لجريدة الأهرام المصرية عدد ٢٢/١٠/٢٠٠٨.
٣. أسرار الصهيونية: د/ عبد المنعم شemis، سلسلة كتب سياسية - الكتاب الأول.
٤. أسس ومبادئ النقود البنوك: د/ محمود محمد نور، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٩١ م.
٥. الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى.
٦. الأعمال المصرفية والإسلام: د/ مصطفى عبد الله الهمشري، ط مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧. إغاثة الأمة بكشف الغمة: المقريزي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
٨. الاقتصاد الإسلامي: د/ ربيع الروبي، مكتبة اتش للالات الكاتبة، القاهرة، ١٩٨٣م.
٩. الاقتصاد السياسي: د/ عبد الحكيم الرفاعي، مطبعة نهضة

مصر، ١٩٧٣م.

١٠. الاقتصاد الكلي : د/فليح حسن خلف، ط عالم الكتب الحديثة، ط أولى

٢٠٠٧م.

١١. اقتصاديات النقود : د/ عبد الرحمن يسري، دار النهضة العربية -

بيروت سنة ١٩٧٥م.

١٢. اقتصاديات النقود والبنوك : د/ محي الدين الغريب، دار الهنا

للطباعة ١٩٨٠م.

١٣. بحوث في الربا : الشيخ محمد أبو زهرة، ط دار الفكر

العربي، ١٩٧٥م.

١٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين أبي بكر بن مسعود

الكاساني، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ط ٢ ١٤٠٣هـ -

١٩٨٢م

١٥. البداية والنهاية : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء،

مكتبة المعارف - بيروت.

١٦. التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي:

د/عمر بن فيحان المرزوقي، مكتبة الرشد، بيروت، ط أولى،

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٧. تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم : دانييل أرنولد : ترجمة

عيد الأمير شمس الدين - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، بيروت لبنان ١٩٩٢م

١٨. التداعيات والأبعاد الأمنية للأزمة : أسامة منصور السواح : بحوث

السواح : بحوث المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي
١٥-١٧ مارس ٢٠٠٩، بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية
والأمنية للأزمة المالية الراهنة، المحور الأمني، الجزء الرابع.

١٩. التشريعات الاقتصادية: د/ السيد عبد المولى، دار النهضة العربية،
القاهرة، سنة ١٩٨٧ م.

٢٠. الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩ م : البنك الدولي، نقلاً عن
مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون- عمان - المملكة
الأردنية الهاشمية ٥-١٢ أبريل ٢٠٠٩ م.

٢١. الجامع الصحيح المختصر : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري
الجعفي، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧،
الطبعة : الثالثة، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا.

٢٢. الجامع الصحيح سنن الترمذي : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي
، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق : أحمد محمد
شاکر وآخرون.

٢٣. الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة: فرانكلين برل، ترجمة حسنى
عايش - ط دار القلم - بيروت.

٢٤. دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي: د/ عبد الرحمن يسري، دار
الجامعات المصرية الإسكندرية، سنة الطبع ١٩٨٨ م.

٢٥. دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الأيدولوجيا ومتطلبات
الواقع العملي: د/ السيد أحمد عبد الخالق: من بحوث المؤتمر الدولي
العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٩،
بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية للأزمة المالية

الراهنة، المحور الاقتصادي.

٢٦. شرح السير الكبير :محمد بن الحسن، مكتبة ومطبعة الإعلانات الشرقية. لسان العرب، ط دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.
٢٧. علم المالية العامة: د/ زين العابدين ناصر، مطبعة المعرفة، ١٩٨٩م.
٢٨. عمليات البنوك من الوجهة القانونية: د./ علي جمال الدين عوض ، ط: دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨١م.
٢٩. غياث الأمم في التياث الظلم: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، دار الدعوة الإسكندرية ط ١٩٧٩ تحقيق د. فؤاد عبد المنعم د. مصطفى حلمي
٣٠. الفائدة الربوية كارثة كبرى : د/ أحمد النجار، مقال بجريدة الأهرام: عدد ١٩٩٣/٥/٢ م.
٣١. فقه الاقتصاد النقدي : د/ يوسف كمال محمد، دار الهداية سنة ١٤١٤هـ.
٣٢. في ظلال القرآن: الشهيد سيد قطب، ط دار الشروق.
٣٣. كتاب الأموال : أبو عبيد القاسم بن سلام، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق خليل محمد هراس.
٣٤. كشف القناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢هـ - تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال.
٣٥. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل ابن محمد العجلوني ط، مؤسسة الرسالة -

- بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة : الرابعة تحقيق : أحمد القلاش.
٣٦. المالية العامة : د/ السيد عبد المولى، ط دار الفكر العربي ١٩٧٥م.
٣٧. المالية العامة: د/ زكريا محمد بيومي، دار النهضة العربية ١٩٧٨م.
٣٨. المالية العامة: د/ رفعت المحجوب، دار النهضة العربية ١٩٧٥م.
٣٩. المبسوط: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي،
تحقيق أبي عبدالله محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية
بيروت لبنان ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
٤٠. المجموع: النووي، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م
٤١. المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي: د/ أحمد النجار،
ط الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٥م .
٤٢. المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم
النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ -
١٩٩٠ تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.
٤٣. مسند الإمام أحمد: الإمام أحمد، ط دار المعارف، بيروت.
٤٤. المغني: عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي، عالم الكتب، بيروت
١٩٨٨م.
٤٥. مفهوم الأزمة المالية في نطاق المفاهيم العامة للآزمات: د/ أحمد
توفيق، المؤتمر الدولي العلمي الرابع لأكاديمية شرطة دبي ١٥ -
١٧ مارس ٢٠٠٩، بعنوان: الجوانب القانونية والاقتصادية والأمنية
للأزمة المالية الراهنة، المحور القانوني.
٤٦. المقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي،

دار النشر: دار القلم - بيروت - ١٩٨٤، الطبعة الثالثة.

٤٧. مقدمة في النقود والبنوك: د/ محمد زكى شافعي، دار النهضة

العربية - بيروت ط ٧ / ١٩٧٧.

٤٨. مقومات الاقتصاد الإسلامي: د/ عبد السميع المصري - مكتبة

وهبة، القاهرة ١٩٩٥ م

٤٩. المنظور الإسلامي للتوازن النقدي العام: د/ سيد حسن عبد الله، رسالة

دكتوراه كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ١٩٩٤ م.

٥٠. النظام الاقتصادي الإسلام: د. أحمد العسال - د. فتحي عبد الكريم، ط

دار النهضة العربية ١٩٨٩ م

٥١. النظم النقدية والمصرفية: د/ السيد عبد المولى، دار النهضة العربية

سنة ١٩٩٢ م.

٥٢. النقود والبنوك: د/ فليح حسن خلف، ط عالم الكتب

الحديثة، الأردن، سنة الطبع ٢٠٠٦ م.